



اثر تجارة السلع الاساسية في النمو الاقتصادي والموازنة العامة في العراق  
للمدة (2004-2022)

**The impact of commodity trade on economic growth and the  
general budget in Iraq for the period (2004-2022)**

أ.م. د. شعبان صدام منشد الاماره  
Prof. Dr. Shaaban Saddam, vocalist  
of the Emirate  
[shaban.manshed@uobasrah.edu.iq](mailto:shaban.manshed@uobasrah.edu.iq)

وفاء سعيد حسن الديوان  
Wafa Saeed Hassan Diwan\_  
[wafaaldewaan@gmail.com](mailto:wafaaldewaan@gmail.com)

**المستخلص**

يسعى البحث الى دراسة اهمية تجارة السلع الاساسية واثارها الاقتصادية في الاقتصاد الوطني اذ يلعب القطاع الخارجي دوراً مهماً في ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصادات الاخرى ويكون هذا القطاع المرآة التي تعكس طبيعة هيكل الاقتصاد العراقي. يعد الاقتصاد العراقي واحداً من الاقتصادات التي ترتبط صادراته بالسوق العالمية ويعتمد اعتماداً كبيراً في تلبية طلبه المحلي على استيراداته من العالم الخارجي لذا فان لتجارة السلع الاساسية اثار اقتصادية على الاقتصاد الوطني وتتمثل اهم تلك الاثار في النمو الاقتصادي والموازنة العامة. وقد استخدمت الباحثة للوصول الى الهدف المنهج الاستقرائي من خلال دراسة حركة التجارة الخارجية وصولاً الى المتغيرات الكلية المتمثلة في النمو الاقتصادي والموازنة العامة. وقد توصلت الباحثة الى ان الاقتصاد العراقي يعتمد بصورة كبيرة على قطاعه الخارجي وذلك بسبب طبيعة هيكله الانتاجي الذي يعتمد على سلعة واحدة وهي النفط في السوق العالمية ويعتمد في الحصول على حاجاتهم من خلال استيراداته. فضلاً عن ذلك توصلت الباحثة الى وجود اثار اقتصادية لحركة التجارة الخارجية في العراق في النمو الاقتصادي والموازنة العامة بعضها يتسم بالأثر الايجابي والآخر بالأثر السلبي

**الكلمات المفتاحية:** اثر تجارة السلع الاساسية, النمو الاقتصادي, الموازنة العامة.

**Summary:**

The research seeks to study the importance of basic commodity trade and its economic effects on the national economy, as the external sector plays



an important role in linking the national economy to other economies and this sector is the mirror that reflects the nature of the structure of the Iraqi economy. The Iraqi economy is one of the economies whose exports are linked to the global market and relies heavily to meet its local demand on its imports from the outside world. Therefore, trade in basic goods has economic effects on the national economy, and the most important of these effects are economic growth and the general budget.

To reach the goal, the researcher used the inductive approach by studying the movement of foreign trade, leading to the overall variables represented in economic growth and the general budget.

The research concluded that the Iraqi economy depends largely on its external sector due to the nature of its production structure, which depends on one commodity, which is oil, in the global market, and relies on obtaining their needs through its imports.

In addition, the research found that there are economic effects of the foreign trade movement in Iraq on economic growth and the general budget, some of which are characterized by a positive effect and others by a negative effect.

**Keywords: impact of basic commodity trade, economic growth, general budget**

#### المقدمة:

تحتل تجارة السلع الأساسية مكانه مهمة في حركة التجارة الخارجية بوصفها احدى اهم تصنيفات تجارة السلع عالمياً، وتعتمد تجارة كل دولة من هذه السلع على طبيعة هيكلها الانتاجي التي تنعكس في صادراتها واستيراداتها، وقد حققت اغلب الدول النامية منذ عام 1999 تحسناً في حصيلة صادراتها من السلع الأساسية الاولية مما ادى الى زيادة قوة اوضاع الحسابات الجارية في تلك الدول. وشهدت تجارة السلع الأساسية تحولاً مهماً منذ بداية القرن الحادي والعشرين وخصوصاً في العقدين الاول والثاني اذ اتجهت اسعار هذه السلع في الاسواق العالمية نحو



الارتفاع بعد ان كانت في العقود الماضية تنسم اسعارها بالانخفاض، وقد اشار الى هذا التحول تقارير اقتصادية عديدة من اهمها تقرير التجارة والتنمية لعام (2008) وتقرير افاق الاقتصاد العالمي (2008) والسنوات التالية منه، ولم يقتصر هذا الارتفاع في الاسعار على الاسواق الانية وانما تعداها الى الاسواق الآجلة ، اذ ان اغلب السلع الأساسية تدخل ضمن عقود البيع الآجلة في البورصات العالمية. وقد تأثرت اسعار السلع الأساسية خلال فتره الدراسة بالأزمات العالمية ايجاباً وسلباً اعتماداً على طبيعة كل سلعة من هذه السلع، وفي هذه الدراسة تظهر لدينا ثلاث ازمات مهمة اولها الأزمة المالية العالمية (2008) وازمة كوفيد19 والازمة الروسية الأوكرانية اذ تسببت هذه الازمات بتغيرات حاده في اسعار السلع الأساسية. ويرتبط الاقتصاد العراقي ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد العالمي، لذلك يصبح لقطاع التجارة الخارجية أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني، اذ يعتمد العراق في تصريف اهم سلعة اساسية منتجة لديه المتمثلة في النفط الخام على السوق العالمية، في الوقت ذاته يعتمد في سد احتياجاته من السلع الأساسية على السوق العالمية وقد أدى ذلك الى ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي، مما جعله أكثر عرضة للصدمات الخارجية ومنها الازمات العالمية المشار إليها خلال مدة البحث.

**أهمية البحث :** تتركز اهمية البحث في كونها تتناول موضوعاً مهماً ومعاصراً، وله تأثيرات اقتصادية واجتماعية الا وهو تجارة السلع الاساسية ، والتحويلات الحاصلة في اسعارها ، وما ينتج عن هذه التحويلات من اثار في النمو الاقتصادي والموازنة العامة سواء اقتصاديه ايجابية ام سلبية.

**هدف البحث:** يهدف البحث الى تحليل وفهم تأثير تجارة السلع الأساسية على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في العراق، وتقديم توصيات وسياسات فعالة لتعزيز الاستدامة الاقتصادية وتحسين إدارة الموازنة العامة، وتعزيز التنمية الشاملة وحياة السكان في البلد..

**مشكلة البحث :** تتركز مشكلة البحث في ان الاقتصاد العراقي يعد واحدا من الاقتصادات الريعية التي تعاني من درجة انكشاف اقتصادي عالية، اذ ان اغلب انتاجه المحلي يتركز في سلعة واحدة أساسية المتمثلة في النفط الخام وان تصريف انتاجها هو السوق العالمية هذا من جانب، ومن جانب اخر يعتمد في اشباع حاجاته الاساسية على العالم الخارجي وقد ادى ذلك الى ان يصبح اقتصاده الوطني اكثر عرضة للتأثر بالأزمات العالمية من سواه من الاقتصادات الاخرى.



**فرضية البحث :** ينطلق البحث من فرضية مفادها [تسهم تجارة السلع الأساسية في العراق في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الإيرادات النفطية التي تعد جانباً مهماً في تمويل الموازنة العامة].

**منهجية البحث:** اعتمد البحث المنهج الاستقرائي اذ يتصدى البحث الى احد جوانب الاقتصاد العراقي المتمثل في تجارة السلع الأساسية ثم تنتقل الى تأثيراته على المتغيرات الاقتصادية الكلية فيه باستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي للبيانات المتعلقة في جوانب البحث.

**هيكلية البحث:** قسم البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الاطار النظري والمفاهيمي لتجارة السلع الأساسية في حين تطرق المبحث الثاني الى النمو الاقتصادي والموازنة العامة في العراق في حين تناول المبحث الثالث الاثار الاقتصادية لتجارة السلع الأساسية على كل من النمو الاقتصادي والموازنة العامة في العراق خلال مدة البحث.

## المبحث الأول

### الاطار النظري ولمفاهيمي لتجارة السلع الأساسية واثارها الاقتصادية

#### أولاً: مفهوم السلع الاساسية:

تعد السلع الأساسية من السلع الحيوية التي تحتاجها البشرية للحفاظ على صحتها وسلامتها، اذ ان هذه السلع ضرورية للحفاظ على الحياة الإنسانية وتعزيز نوعية الحياة، كما انها تؤثر بشكل كبير على مستوى الفقر والرفاهية في المجتمعات.

ويأتي معنى كلمة السلع او البضائع ( **Merchandise** ) في القاموس بانها تمثل مختلف سلع البضائع التجارية والتي يعمل التجار على شرائها وإعادة بيعها مرة أخرى، اما بالجملة او المفرد كما انها تقتصر فقط على السلع الملموسة التي يتم الاحتفاظ بها لبيعها مرة أخرى وليس كامتلاكها بشكل خاص، وتتمثل بالبضائع القابلة للاستهلاك بسرعة ( **Ghatts, N. 1983.p.354** ).

اما السلع الاساسية فتتصرف على انها نوع من انواع السلع، التي تستخدم في التجارة والتي تتميز بقدرتها على التبادل مع سلعه اخرى من نفس النوع، كالسلع الغذائية والطاقة ومن ثم ان السلع الأساسية من السلع القديمة، لها تاريخ طويل اقدم من تداول السلع والسندات والأسهم ، و السلع المادية هي السلع التي يمكن شرائها او بيعها في اسواق السلع، كذلك تصنف السلع الى عدت اصناف، منها السلع الصلبة والسلع اللينة اذ نرى ان السلع الصلبة هي الموارد الطبيعية،



كالنפט والذهب والمطاط اما السلع اللينة هي المنتجات الزراعية كالقمح والذرة. (Basic Goods Definition <https://www.investopedid.com>) وان اسواق السلع الأساسية هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، ويعرف سوق السلع على انه السوق الذي تباع فيها السلع وتشتري مع ان بعض هذه الأسواق تتركز في موقع محدد أصبحت أسواق أخرى بصورة متزايدة اسواقاً عالمية (التاجي، 2009، 117) ونظرا لتعدد التسميات للسلع الاساسية فأننا سوف نعتمد تسمية وتصنيفات الامم المتحدة اذ استخدمت هذه التصنيفات كلمة (Commodities) للدلالة على تسمية السلع الاساسية في العديد من تصنيفاتها وتقاريرها التي سيرد ذكرها لاحقا .

### ثانياً: أهمية السلع الأساسية:

تعد السلع الأساسية من السلع التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية لتلبية احتياجاته الأساسية مثل الغذاء والملابس والإسكان والطاقة والماء، وتتميز السلع الأساسية بأنها ضرورية للحياة وليس من الممكن الاستغناء عنها، اذ إن توفرها يساعد على تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر والجوع وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في العادة يؤدي إلى زيادة التضخم وتأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام. (John,S.2012.p23). ويمكن الإشارة الى اهم النقاط التي تخص أهمية السلع الأساسية (Arthur,O.2017.p40-41)

1- السلع الأساسية هي السلع التي تتمتع بطلب مرتفع، والتي يحتاجها الناس للحصول على الحياة الأساسية.

2- تشمل السلع الأساسية الغذاء والماء والمأوى والملابس والرعاية الصحية والتعليم.

3- توفر السلع الأساسية بأسعار معقولة يعزز مستوى المعيشة ويحد من الفقر والجوع.

4- يؤثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية على الفئات الفقيرة أكثر من غيرهم، لأنهم ينفقون نسبة أكبر من دخلهم الشهري على هذه السلع.

### ثالثاً: تصنيف السلع الأساسية :

يستخدم التصنيف التفصيلي للسلع الأساسية بوصفه تصنيفاً ضرورياً، يضع أسس معينة لتفاصيل تصنيف السلع الأساسية، ويعود السبب في استخدامه إلى تمكين الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية من تحديد تفاصيل السلع وتجميعها بطريقة متسقة ومتسلسلة دولياً لمجموعة مختلفة من الأغراض الجمركية، والتحليلية والإحصائية، بالإضافة إلى اغراض المفاوضات التجارية ونظراً لاختلاف الاحتياجات نتيجة لتجميع البيانات وتحليلها لذلك فقد اعدت تصنيفات سلعية



مختلفة متعددة، كما أنها تميزت بمستويات مختلفة من التفاصيل ومعايير مختلفة للتصنيف بالإضافة إلى أن هذه التصنيفات جميعها تكون مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطاً وثيقاً ونتيجة للتعقيد الذي تنطوي عليه الاحتياجات الجمركية والإحصائية الأساسية، لذلك فمن الضروري وجود تصنيف تفصيلي للسلع الأساسية، وفي العادة يوجد هكذا تصنيف في النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية، إلا أن هذا التقسيم ليس دائماً الأنسب للأغراض التحليلية، وإنما هناك تصنيف آخر متمثلاً بالتصنيف الموحد للتجارة الدولية أذ يقدم فئات من السلع الأساسية الأكثر اختصاراً لأغراض التحليل الاقتصادي، وقد صدرت تصنيفات عديدة أذ تم إجراء أول تصنيف للسلع الأولية من قبل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في عام 1964 والذي عرف بتصنيف المنتجات حسب الفئات الوظيفية ويقوم هذا التصنيف بتجميع السلع إلى خمسة فئات رئيسية وقد أستخدم على نطاق واسع من قبل حكومات ومنظمات دولية والتجار للأغراض الإحصائية ومع مرور الوقت خضع التصنيف إلى مجموعة من التحديثات لتعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي وتطور أنماط التجارة (التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار 1,1، 2006، 3-6) وقد استخدمت في مجال بيانات وإحصاءات التجارة الخارجية عدد من التصنيفات الدولية التي تلتزم الدول عادة باستخدامها ومن هذه التصنيفات الآتي:

#### 1- التصنيف الموحد للتجارة الدولية.

#### 2- التصنيف حسب الفئات الاقتصادية العريضة.

#### 3- التصنيف المركزي للمنتجات.

#### 4- التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية.

#### 5- النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية.

وسنتطرق إلى تصنيف النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية

#### 1- النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية :

هو نظام تصنيف دولي للسلع، يستخدم لتصنيف السلع المختلفة بناءً على الخصائص المشتركة فيه. يتم إدارة هذا النظام من قبل الأمم المتحدة ويتم استخدامه بشكل واسع في جميع أنحاء العالم، وهو يعد أداة مهمة لتسهيل التجارة وتحليل البيانات التجارية والاقتصادية. ويتألف النظام من 10 فئات رئيسية، و 97 فئة فرعية، و 1116 فئة تفصيلية وتم إصدار الطبعة الثانية من النظام في عام 2008. ويشمل النظام جميع السلع المتداولة في الاقتصاد العالمي، بدءاً من السلع الزراعية



والأغذية والمشروبات، وحتى السلع الصناعية والمنتجات الكيميائية والمواد الخام والمنتجات المعدنية والآلات والمعدات والخدمات. (النظام المنسق للسلع الأساسية، 2008، 10-15) ولقد تم اعتماد النظام المنسق من قبل مجلس التعاون الجمركي للنظام المنسق في عام 1983، وقد ادخلت عليه الاتفاقية الدولية المعنية بالنظام المنسق حيث التنفيذ في عام 1988، كما اوصت اللجنة الاحصائية في دورتها السابعة والعشرين التي اقرت في عام 1993 بان تعتمد البلدان على النظام المنسق في تجميع ونشر احصاءاتها التجارية، بالإضافة الى اجراء تحديثات منتظمة بانتظام وتتقيحه في ضوء التغييرات في التكنولوجيا او في انماط التجارة الدولية. (إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، 2010، 38-39).

### جدول (1) (الهيكل العام للنظام المنسق)

الأبواب	النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية
الأبواب من 1 إلى 4	المنتجات الزراعية
الأبواب من 5 إلى 7	المنتجات الكيميائية والمعادن وما يتصل بها ومنتجات المطاط واللدائن ومصنوعاتها
الأبواب من 8 إلى 10	المنتجات الحيوانية مثل الصلال والفراء والجلود وكذلك الاخشاب والفلين والورق واللباب ومصنوعاتها
البابان 11 و12	المنسوجات والأحذية واغظيه الراس
الأبواب من 13 إلى 15	اصناف من الجص الحجارة والاسمنت والاسبستوس وما شابه ومنتجات السيراميك واللؤلؤ والزجاج والاحجار الثمينة او شبه ثمين والمعادن الثمينة والمعادن الخسيسة ومصنوعاتها
الباب 16	الآلات والمعدات الكهربائية والأجهزة الميكانيكية
الباب 17	الطائرات السيارات والسفن وما يرتبط بها
الباب 18	الادوات والأجهزة البصرية والخاصة بالتصوير الفوتوغرافي اول سينمائي او القياس اول فحص والادوات والأجهزة الدقيقة الطبية او الجراحية والساعات بأنواعها والآلات الموسيقية
الباب 19	الاسلحة والذخائر
البابان 20 و21	اصناف مصنعه متنوعه مثل الاثاث ولوازم الإنارة والمباني السابقة التجهيز ومستلزمات الرياضة والاعمال الفنية وقطع مجموعات الهواة والقطع الأثرية

المصدر:

من اعداد الباحثة بالاعتماد على الامم المتحدة ، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،شعبة الاحصاءات ،إحصاءات التجارة الدولية للبضائع ،39،2010

واخيرا نجد بان هذه التصنيفات التي اصدرتها الامم المتحدة والمتعلقة بالتجارة الخارجية اختلفت في العرض الذي صنفت من اجله من حيث اتساع شمولها او اختصارها او ان هذه التصنيفات



تخص تجاره السلع والبضائع او انها تستخدم في تصنيفات تخص عمليات الانتاج والتصنيع. ولدى تتبع استخدامات هذه التصنيفات وخصوصا ما يتعلق بالسلع الأساسية نجد ان مسمى السلع الأساسية يختلف بين التصنيفات التي اشرنا اليها وبين التقارير الدولية التي تعني بالدراسات الاقتصادية اذ تستخدم هذه التقارير مسمى السلع الأساسية بشكل يهتم بمجموعه معينة من التصنيف الاحصائي للسلع الأساسية كما هو الحال في تقارير افاق الاقتصاد العالمي اذ يقتصر على السلع الأولية المتعلقة بالدرجة الاساس في المواد الغذائية او المواد الخام المتعلقة بمصادر الطاقة مثل النفط الخام والغاز وكذلك الحال في تقارير مؤتمر التجارة والتنمية والتقارير الاخرى المتعلقة بالمواد الزراعية التي تصدرها منظمة الأغذية.

وبناء على ذلك سوف تستخدم الباحثة في دراسة هيكل التجارة الخارجية في العراق التصنيف المنسق الذي يعطي تفصيلا واسعا لمجاميع السلع المتاجر فيها مما يجعل الدراسة اكثر تفصيلا من بقيه التصنيفات الاخرى وخصوصا التصنيف الموحد للتجارة اما عند دراسة الجوانب المتعلقة بالتجارة العالمية فان الباحثة سوف تعتمد دراسة اهم السلع الأساسية التي اوردها التقارير الدولية والتي تتوفر عنها بيانات إحصائية لغرض التحليل.

#### رابعاً: اثر تجارة السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والموازنة العامة

تتعدد اثار التجارة الخارجية وقد تكون هذه الاثار ايجابية او سلبية حسب الظروف الاقتصادية المتاحة، ونتطرق ادناه الى اهم اثار التجارة الخارجية من خلال:

##### 1- أثر تجارة السلع الأساسية في النمو الاقتصادي :

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية التي يسعى صانع السياسة الاقتصادية إلى تحقيقها ويعبر عن عملية النمو الاقتصادي من خلال الزيادة المتحققة في الدخل القومي او في الناتج المحلي الإجمالي إذ ينظر إلى معدل النمو للدخل القومي بأنه أحد المؤشرات الكمية المهمة في قياس التطور الاقتصادي الذي تعيشه الدولة خلال مدة زمنية معينة لذلك تعتمد الخطط الاقتصادية سواء السنوية ام الخمسية إلى استهداف معدل نمو معين للاقتصاد الوطني (الأفندي، 2012، 490) ويتأثر النمو الاقتصادي عادة بالنمو المتحقق في عناصر الإنتاج الرئيسية فضلاً عن التطور التكنولوجي، وفي الاقتصادات المفتوحة تؤدي التجارة الخارجية أما إلى زيادة الدخل القومي او انخفاض الدخل القومي وذلك من خلال الإضافات في الحالة الأولى والتسربات في



الحالة الثانية ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال مطابقة الدخل القومي بطريقه الأنفاق التي تشير إلى أنه: **الدخل القومي = الأنفاق العام + الأنفاق الخاص ± صافي التعامل الخارجي.**

والحد الأخير في الجانب الأيسر من المتطابقة يشير إلى أن الإشارة إذا كانت موجبة اي وجود فائض في التعامل الخارجي فأن الدخل القومي يزداد وفي حالة كانت الإشارة سالبة اي وجود عجز في التعامل الخارجي فأن الدخل القومي ينخفض. ويتحدد أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي من خلال ما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية وذلك بافتراض أن الزيادة في الأنفاق المستقل المتمثل هنا في زيادة الصادرات سوف ينجم عنه زيادة أكثر في الدخل القومي على افتراض عدم وجود زيادة في الاستيراد اي أن الميل الحدي للاستيراد يكون مساويا للصفر وهنا يكون مضاعف التجارة الخارجية مساويا  $\frac{1}{1-c}$  ولغرض توضيح أثر المضاعف نذهب إلى دراسة

الدخل القومي من خلال النموذج الكينزي البسيط:  $Y=C+I+G+X-M$  حيث أن  $Y+M=C+I+G+X$

$G$  = تمثل أنفاق القطاع العام.  $I$  = مجموع الاستثمارات  $X$  = تمثل الصادرات التي تعتبر متغير مستقل غير مرتبط بمستوى الدخل القومي  $Y$

ويمكن توضيح الأنفاق المستقل  $A$  من خلال المعادلة:  $A=I+G+X$

وبالتالي:  $Y+M=C+A$

ويمكن الافتراض أن صانع السياسة الاقتصادية أتخذ قرارًا في زيادة حجم الأنفاق فأن الأنفاق المستقل سوف يرتفع، وفي حالة كون الاقتصاد يتمتع بطاقات إنتاجية غير مستخدمة فأن الطلب الإضافي يتولد عنه عرضًا اضافيًا من خلال زيادة الطاقات الإنتاجية ومن الاستيرادات وهذه الزيادة في المعروض السلعي تولد عنها طلبًا للسلع الاستهلاكية وبالتالي فأن تلك الطلبات سوف تولد زيادة جديدة في الانتاج القومي وزيادة في الاستيرادات وان تكرر هذه الحالات واستمرارها

سوف يؤدي إلى انتقال في التوازن الأساسي الذي يتحدد بـ:  $Y+M=C+A.....1$

وينقلنا إلى توازن جديد بالإمكان صياغته على النحو الآتي :

$Y+\Delta Y+M+\Delta M=C+\Delta C+A+\Delta A.....2$

حيث أن  $Y$ : = زيادة في الدخل القومي.  $\Delta M$  = زيادة في الاستيرادات.  $\Delta C$  = زيادة في الاستهلاك.  $\Delta A$  = زيادة في الطلب المستقل وبطرح التوازن الأساسي من الجديد نحصل

على:  $\Delta Y+\Delta M=\Delta C+\Delta A.....3$

ومن ثم:  $\Delta A=\Delta Y-\Delta C+\Delta M.....4$



وإذا كانت  $C$  هي الميل الحدي للاستهلاك بمعنى الزيادة الإضافية من الاستهلاك الناشئ عن توزيع وحدة نقدية من الدخل القومي الإضافي وبالتالي يمثل آخر نسبة بين الزيادة التي حدثت

$$\Delta C = c * \Delta Y \quad \text{اي أن } C = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

أما  $M$  فهي الميل الحدي للاستهلاك، أي نسبة الزيادة بين الدخل القومي والاستيرادات  $m = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$

$$\Delta M = m * \Delta Y \quad \text{اي أن}$$

وعند وضع كلا من  $\Delta M$ ,  $\Delta C$  في معادلة (4) نحصل على

$$\Delta A = \Delta Y(1 - c + m) \quad \dots\dots\dots 6 \quad \Delta A = \Delta Y - C \Delta Y + m \cdot \Delta Y \quad \dots\dots\dots 5$$

$$0 <<< 1 \quad \Delta Y = \Delta A * \frac{1}{1 - c + m} \quad \dots\dots\dots 7$$

حيث أن  $\frac{1}{1 - c + m}$  هو مضاعف التجارة الخارجية وهو يسمح بالحصول على التغيير الإجمالي في الدخل القومي الناشئ من تغير الأنفاق المستقل إذا لم يكن هناك عائق لزيادة الكميات المنتجة أما الأسعار فيفترض أن تكون مستقرة (وسام، 2001، 70-74).

## 2- أثر تجارة السلع الأساسية في الموازنة :

تعرف الموازنة العامة على أنها أداة تخطيطية تعمل على توظيف الموارد المتاحة وكيفية استخدام هذه الموارد خلال فترة زمنية معينة لتحقيق الأهداف المنشودة إذ أن الموازنة تعتبر وثيقة رسمية تظهر فيها الأهداف وكيفية تحقيقها بصيغة حسابات رقمية ولذلك فإنها خطة مالية توضح بالأرقام الموارد وكيفية أنفاق تلك الموارد خلال مدة زمنية معينة، (جميل، 2008، 23). كما أنها تُعرف على أنها خطة سنوية تضعها الدولة وتضم فيها جميع النفقات والإيرادات لكل القطاعات العاملة في الدولة (الناغي، 1984، 73). ويحدد وجود العجز في الموازنة حجم واتجاه النشاط الاقتصادي للدولة كما أن عجز الموازنة يوضح صورة ما إذا كان الطلب الكلي في حاله توسع أو انكماش أي بمعنى في حالة تزايد أم انخفاض وتتخذ السلطات المالية سياسات لردع العجز في الموازنة العامة وذلك من خلال السياسات المالية التوسعية أو السياسات المالية الانكماشية فعندما يتزايد عجز الموازنة في الدولة تتبع السلطات المالية سياسة مالية انكماشية وفي حال انخفاض العجز واختفاءه تكون السياسة المالية توسعية. وتتأثر الإيرادات العامة في الموازنة العامة في الدول الريعية تأثراً كبيراً بالأسعار العالمية وخصوصاً السلع الريعية المستخدمة في مصادر الطاقة العالمية مثل النفط والغاز وغيرها مما يجعل حصيلة الدولة من تلك الإيرادات تتذبذب بتذبذب أسعار تلك السلع وهذه الظاهرة واضحة في اقتصادات الدول المنتجة للنفط إذ تتعرض



موازنات هذه الدول إلى العجز بسبب الانخفاض الذي يحدث في أسعار النفط وخصوصاً في حالة الأزمات العالمية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي مما يحد من قدرة هذه الدول في الأنفاق من جهة أو اللجوء إلى الاقتراض والمديونية من جهة أخرى وبالتالي فإن للتجارة في هذه السلع أثر كبير على العديد من اقتصادات الدول التي تعتمد في تجارتها على سلعة أو سلعتين رئيسيتين وأن الطلب عليهما يكون مرتبطاً بالسوق العالمية ، (الأفندي، 2012، 298-299). إذ أن هناك أثراً متبايناً للتجارة الخارجية على الموازنة، حيث يعتمد ذلك على عدة عوامل مثل حجم التجارة، هيكل الاقتصاد المحلي، وسياسات الحكومة المتبعة وبالتالي يجب أن يتم إدارة التجارة الخارجية بحذر لضمان تحقيق توازن موازنة مستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي قد تلجأ بعض الحكومات إلى التركيز على تعزيز الصادرات وتنظيم الاستيرادات من خلال سياسات التجارة الخارجية واتفاقيات التجارة الحرة لتحقيق التوازن المطلوب في الموازنة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. و أن العلاقة بين التجارة الخارجية والموازنة تكون في تحقيق الفائض حيث أن تحقيق الفائض في التجارة الخارجية يساعد على تحقيق الفائض في الموازنة ومن ثم تحقيق التوازن في الاقتصاد، (صندوق النقد الدولي، 2005، [www.imf.org](http://www.imf.org))

### المبحث الثاني

#### التركيب الهيكلي لتجارة السلع الأساسية في العراق على أساس التصنيف النظام المنسق للمدة (2004-2022)

أولاً - هيكل الصادرات العراقية حسب تصنيف النظام المنسق :

1 - هيكل صادرات العراق السلعية: تشير بيانات الجدول (2) إلى تصنيف هيكل الصادرات العراقية على وفق تصنيف النظام المنسق الذي سبق تناوله في الإطار النظري الذي أشرنا إلى أنه يعطي تفصيلاً أكبر من حيث عدد الفئات في هيكل الصادرات مما يمكن من التوصل إلى صورة أكثر وضوحاً من التصنيفات الأخرى وسنبداً بدراسة هيكل الصادرات العراقية على أساس كل مجموعة سلعية وحسب ترتيبها في التصنيف :

1 ، الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية: احتلت هذه المجموعة المرتبة (الثالثة عشر) من أجمالي الصادرات السلعية إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة لها ( 0.000%) في عام 2007، و أعلى نسبة لها ( 0.008%) في عام 2020 وهذا يعني أن هذه المجموعة لا تشكل إلا نسبة واطئة من المساهمة في الصادرات العراقية



2 ، منتجات النباتات :أحتلت هذه المجموعة المرتبة (الرابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا ملحوظًا خلال سنوات الدراسة أد بلغ أدنى نسبة لها ( 0.10%) في عام 2012، وسنوات أخرى في حين كانت اعلى نسبة لها ( 0.5%) في 2005 ، وتعكس هذه المساهمة المتواضعة ضآلة هذه المجموعة في حجم الصادرات العراقية إذ أنها لم تتعدى (1%) من أجمالي الصادرات وهذا يعكس عدم وجود قدرة تصديرية جيدة في هذا النوع من السلع.

3 -الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومنتجات تفككها : أحتلت نسبة صادرات العراق السلعية من الدهون الحيوانية المرتبة (الخامسة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا ملحوظًا خلال سنوات الدراسة أد بلغ أدنى نسبة لها في عام 2006 ( 0.000 %) وسنوات أخرى في احين كانت اعلى نسبة ( 0.01%) في عام 2015 ، اما بقية السنوات الأخرى فقد تذبذبت ما بين هاتين النسبتين وتعطي النسب المتدنية ضعف القدرة التصديرية في هذا النوع من السلع الذي يأتي في الحقيقة من طبيعة الهيكل الإنتاجي والقاعدة الإنتاجية غير المتنوعة مما افقد الاقتصاد من توفير فائض في هذه المنتجات وتصديرها إلى الخارج

جدول (2) أجمالي الصادرات السلعية في العراق والأهمية النسبية لكل مجموعة وفق تصنيف النظام المنسق للمدة (2004-2022) (مليون دينار، نسبة مئوية)

المنتج	النسبة	
	2004	2005
حيوانات حية ومنتجاتها	-	709
الحيوانية 1	-	0.004
منتجات النباتات 2	-	94962
الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومنتجات تفككها 3	-	0.55
منتجات صناعة الأغذية المشروبات والمشروبات الروحية والخبز والتبغ وغيره 4	-	130
المنتجات المعدنية 5	-	0.001
المنتجات الكيماوية او الصناعات المركبة 6	-	16725
البيلاستيك و مصنوعات هذه المواد والمطاط و مصنوعات 7	-	16764148
الجلود والخم والجلود والفراء و مصنوعات 8	-	97.2
الخشب و مصنوعات من الخشب والفحم الخشبي والفلين و مصنوعات 9	-	25861
عاجان من الخشب او غيرها من المواد السليلوزية من اللبنة والورق والورق المعقوى 10	-	0.15
المنسوجات و مصنوعات 11	-	450
		0.003
		1634
		0.01
		210
		0.001
		1054
		0.006
		9491
		0.06



	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
18302232	257	113	510	2007	1273	1270	4047	4214	3232	2430	2407
97.3	0.001	0.000	0.001	0.003	0.003	0.003	0.004	0.005	0.004	0.004	0.005
26592	94962	94962	94962	94962	94962	94962	94962	94962	94962	94962	94962
0.14	0.50	0.32	0.26	0.16	0.25	0.19	0.10	0.11	0.11	0.17	0.19
1172	1165	14	1449	154	2678	11204	2678	11204	0	134	120
0.006	0.000	0.004	0.002	0.000	0.000	0.000	0.003	0.012	0.000	0.000	0.000
4730	2646	752	1477	2084	3043	2542	3499	1388	4645	4266	4266
0.03	0.01	0.00	0.00	0.01	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.01
61	28814273	35631887	60133559	38025362	49843442	91113245	08910633	84409749	53358650	46857574	46857574
0.000	98.2	98.2	99.0	99.2	99.5	99.7	8.89	99.9	97.6	94.5	94.5
233	16497	9201	103501	56830	50607	4334	30891	66316	1511	12254	12254
0.001	0.06	0.03	0.17	0.15	0.10	0.00	0.03	0.08	0.00	0.00	0.02
4703	518	473	386	324	6943	13369	13562	125	15196	17213	17213
0.02	0.002	0.001	0.001	0.001	0.001	0.014	0.015	0.000	0.028	0.035	0.035
	5744	4577	10241	5564	5318	34105	51693	18684	31622	27665	27665
	0.02	0.01	0.02	0.01	0.01	0.04	0.06	0.02	0.06	0.06	0.06
	14	9	76	151	55	130	116	0	136	118	118
	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	232	363	782	1795	3095	3891	6818	0	10022	20342	20342
	0.001	0.001	0.001	0.005	0.006	0.004	0.008	0.000	0.018	0.041	0.041
	3788	4469	3075	2207	2601	2255	6129	219	4351	6097	6097
	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.00	0.01	0.00	0.01	0.01	0.01



## مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (2) 2024



	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	2363	3487	4246	4986	-	-
	0.003	0.004	0.005	0.008	-	-
	94962	94962	94962	94962	-	-
	0.14	0.10	0.10	0.15	-	-
	104	3045	13349	3250	-	-
	0.000	0.003	0.015	0.005	-	-
	5292	7225	15694	13575	-	-
	0.01	0.01	0.02	0.02	-	-
	67147389	95818594	88069067	56379545	-	-
	96.6	98.2	96.4	86.9	-	-
	11406	21229	20340	37835	-	-
	0.02	0.02	0.02	0.06	-	-
	12520	12909	35591	33197	-	-
	0.018	0.013	0.039	0.051	-	-
	29648	20716	20595	13990	-	-
	0.04	0.02	0.02	0.02	-	-
	52	78	1091	320	-	-
	0.000	0.000	0.001	0.000	-	-
	34083	27168	32422	31869	-	-
	0.049	0.028	0.035	0.049	-	-
	3887	1662	2960	4101	-	-
	0.01	0.00	0.00	0.01	-	-

رؤية



الأحذية والقبعات والمضلات الشمسية والعصي ومقاعد العصي	نسبية
مضخات من الحجر أو جص أو الإسمنت أو الإسبستوس ومنتجات السيراميك 3	قيمة
اللوازم الطبيعي أو مستنبت والأحجار الكريمة أو شبه الكريمة والمعادن الثمينة 14	نسبية
الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية 15	قيمة
الآلات الميكانيكية والأجهزة والكتر ونبات والتجهيزات الكتر ونبات والمسحلات الصمغية 16	نسبية
السيارات والطائرات والسفن وما يرتبط بها من معدات النقل 17	قيمة
البصريات والصوره والسنيما والقياس والفحص والمعدات الدقيقة والتطبيقية والأسلحة والتخزينه اجزاها ولوازمها 18	نسبية
المصنوعات المصنعة الأخرى 20	نسبية
اعمال تجميع القطع الفنية والتحف 21	قيمة
السلع غير المحددة في مكان آخر	نسبية
أجمالي السلع 23	قيمة
النسبة 24	نسبية



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية  
 مجلد (20) عدد (2) 2024



0	7	1	49	5	169	186	105	390	0	66
0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0004	0.0004	0.0001	0.0004	0.0000	0.0001
99	246	167	99	59	85	299	150	710	0	266
0.0006	0.0013	0.0006	0.0003	0.0001	0.0002	0.0006	0.0002	0.0008	0.0000	0.0005
27	494	265	3684	3326	8414	36620	126133	752666	0	1018752
0.00	0.00	0.00	0.01	0.01	0.02	0.07	0.14	0.83	0.00	1.86
159078	81366	54242	44665	4274	2165	38986	4920	8410	0	34703
0.92	0.43	0.18	0.12	0.01	0.01	0.08	0.01	0.01	0.00	0.06
10492	7265	14669	11489	25920	16542	9981	22372	13879	5	30142
0.06	0.04	0.05	0.03	0.04	0.04	0.02	0.02	0.02	0.00	0.06
2397	2319	867	2254	8430	3532	21810	1150	3575	0	6602
0.01	0.01	0.00	0.01	0.01	0.01	0.04	0.00	0.00	0.00	0.01
1132	856	887	2426	1293	2582	288	766	4158	0	6050
0.01	0.00	0.00	0.01	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01
-	4	-	-	-	5	4	-	3	0	1
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
566	192	92	133	189	463	310	524	373	11	782
0.0033	0.0010	0.0003	0.0004	0.0003	0.0012	0.0006	0.0006	0.0004	0.0000	0.0014
693	344	945	1071	3127	582	2442	2477	5054	0	2412
0.004	0.002	0.003	0.003	0.005	0.002	0.005	0.003	0.006	0.000	0.004
150003	338813	397201	526542	361771	126373	9559	9818	13249	0	16007
0.87	1.80	1.35	1.45	0.60	0.33	0.02	0.01	0.01	0.00	0.03
17239861	18816288	29327752	36298463	60745207	38316387	50093994	91421416	90163431	84506038	54659319
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100



109	0.0002	0.0001	0.0003	0.0000	0.0004
106	0.0002	0.0002	0.0001	0.0029	0.0019
2424103	1941265	1388687	2550848	7993165	
4.89	2.79	1.42	2.79	12.32	
49551	75899	89675	139917	158580	
0.10	0.11	0.09	0.15	0.24	
27953	42405	30354	27964	50585	
0.06	0.06	0.03	0.03	0.08	
16300	7369	1740	2446	24932	
0.03	0.01	0.00	0.00	0.04	
7072	4647	3026	3912	3501	
0.01	0.01	0.00	0.00	0.01	
-	-	1420	35	-	
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	
1145	1499	964	1114	692	
0.0023	0.0022	0.0010	0.0012	0.0011	
4179	1998	4033	1366	7542	
0.008	0.003	0.004	0.001	0.012	
5397	8424	8019	28747	2024	
0.01	0.01	0.01	0.03	0.00	
49607735	69482798	97555802	91351902	64867243	
100	100	100	100	100	

**المصدر:** 1 - صندوق النقد العربي ، تقارير تنافسية الاقتصادات العربية ، نشرة إحصاءات التجارة العربية الإجمالية والبيئية أعداد متفرقة للمدة (2005-2020)  
2- احتسبت النسبة المئوية من قبل الباحثة بالإضافة الى متوسط الأهمية النسبية  
3- عدم توفير بيانات (2021-2022)

4 - منتجات صناعة الأغذية ، المشروبات والمشروبات الروحية والخل والتبغ وغيرها : بلغ نسبة مساهمة الصادرات العراقية السلعية من الأغذية المرتبة (العاشرة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.00%) في عام 2007 وسنوات أخرى في حين بلغ أعلى نسبة لها (0.10%) عام 2005. وتعكس هذه المساهمة المتواضعة ضآلة هذه المجموعة في حجم الصادرات العراقية.

5 - المنتجات المعدنية: احتلت هذه المجموعة المرتبة (الأولى) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة إذ أدنى نسبة لها (98.8%) في عام 2013 في حين بلغ أعلى نسبة لها (99.9%) في عام 2014.



ويلاحظ من البيانات أن هذه المجموعات تشكل النسبة الأكبر من صادرات السلعية إذ يشكل النفط الخام أهم سلع هذه المجموعة

6 - منتجات الصناعات الكيماوية او الصناعات المركبة: احتلت هذه المجموعة المرتبة (الثامنة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً محدوداً خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.00%) في عام 2012 و أعلى نسبة لها في عام 2009 (0.17%) اما بقية السنوات الأخرى فقد تذبذبت ما بين هاتين النسبتين

7 -البلاستيك ومصنوعات هذه المواد والمطاط ومصنوعاته: احتلت هذه المجموعة المرتبة (الثامنة ) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً محدوداً خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة لها في عام 2014 (0.000%) و أعلى نسبة لها (0.051%) في عام 2020 .

8 - الجلود الخام والجلود والفراء ومصنوعاته: احتلت هذه المجموعة المرتبة (السابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة (0.01%) في عام 2005 و أعلى نسبة لها (0.06%) في عام 2013 .

9 - الخشب ومصنوعات من الخشب والفحم الخشبي والفلين ومصنوعاته: احتلت هذه المجموعة المرتبة (العشرون) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً محدوداً خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.000%) في عام 2006 وسنوات أخرى و أعلى نسبة لها (0.001%) في عام 2005.

10 - عجائن من الخشب او غيرها من المواد السليلوزية من الليفية والورق و الورق المقوى: احتلت المرتبة (السابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً محدوداً خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.000%) في عام 2014 وسنوات أخرى و أعلى نسبة لها (0.049%) في عام 2020 .

11 - المنسوجات ومصنوعاتها: احتلت المرتبة (الحادية عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً طفيفاً خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة (0.00%) في عام 2012 و أعلى نسبة عام 2005 (0.06%) .

12 - الأحذية والقبعات والمضلات والشماسي والعصي ومقاعد العصي: احتلت المرتبة (التاسعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة



- تذبذبًا بسيطًا خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.000%) في عام 2005 وسنوات أخرى و أعلى نسبة لها ( 0.004%) في عام 2010،
- 13 - مصنوعات من الحجر او جص او الإسمنت او الأسبستوس ومنتجات السيراميك: احتلت المرتبة (السابعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطًا خلال سنوات الدراسة إذ أدنى نسبة في عام 2014 (0.0000%) وسنوات أخرى و أعلى نسبة في عام 2019 (0.0029%).
- 14 - اللؤلؤ الطبيعي او مستنبت والأحجار الكريمة او شبه الكريمة والمعادن الثمينة: احتلت المرتبة (الثانية) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا ملحوظًا خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة في عام 2006 (0.00) و أعلى نسبة عام 2020 (12.32%)،
- 15 - الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية: احتلت المرتبة (الخامسة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطًا خلال سنوات الدراسة إذ أدنى نسبة (0.00%) في عام 2014 وسنوات أخرى و أعلى نسبة عام 2005 (0.92%)،
- 16 - الآلات الميكانيكية والأجهزة والإلكترونيات والتجهيزات الكترونية والمسجلات الصوتية: احتلت المرتبة ( السادسة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطًا خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة (0.00%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (0.08%) في عام 2020 .
- 17 - السيارات والطائرات والسفن وما يرتبط بها من معدات النقل: احتلت هذه المجموعة (المرتبة التاسعة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطًا خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة (0.00%) في عام 2007 و أعلى نسبة في عام 2011 (0.04%)
- 18 - البصريات والصورة والسينما والقياس والفحص والمعدات الدقيقة والتطبيقية: احتلت المرتبة ( الثانية عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطًا خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة في عام 2011 (0.00%) و أعلى نسبة ( 0.01%) في عام 2008 .



**19 - الأسلحة والذخيرة اجزائها ولوازمها:** أحتلت هذه المجموعة المرتبة (الواحد والعشرين) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا معدوم خلال سنوات الدراسة إذ بلغ نسبة صادرات العراق من الأسلحة إلى أجمالي السلع الأساسية خلال السنوات (2005-2022) (0.0000%) و إلى نسبة ثابتة.

**20- المصنوعات المصنعة الأخرى:** أحتلت هذه المجموعة المرتبة (السادسة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطًا خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة في عام 2014 (0.0000%) و أعلى نسبة في عام 2005 (0.0033%)،

**21 - اعمال تجميع القطع الفنية والتحف:** أحتلت هذه المجموعة المرتبة (الرابعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطًا خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة لها في عام 2014 (0.00%) و أعلى نسبة لها في عام 2020 (0.012%).

**22 - السلع غير المحددة في مكان آخر:** أحتلت هذه المجموعة (المرتبة الثالثة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا ملحوظًا خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت ما بين أدنى نسبة لها في عام 2014 (0.00%) و أعلى نسبة لها في عام 2006 (1.80%).

يمكن التوصل من خلال هذا التحليل لمجموعات السلع للصادرات العراقية أن صادرات المنتجات المعدنية تشكل النسبة الأكبر من الصادرات العراقية وهذا الأمر يتماشى مع واقع هيكل الاقتصاد العراقي إذ أن قطاع النفط يهيمن على تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومن جهة أخرى فإن هيمنة المنتجات المعدنية على صادرات العراق تعكس حالة عدم التنوع في هيكل الصادرات التي جاءت انعكاسًا لعدم تنوع الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي مما يجعل حصيلة الصادرات العراقية عرضة إلى التقلبات الاقتصادية في السوق العالمية وتعد هذه المنتجات من المصادر المهمة للطاقة والتي تتأثر أسعارها بمستويات العرض والطلب العالميين مما يؤثر إيجابيًا أو سلبًا على حصيلة العراق من العملة الأجنبية وبالتالي عدم استقرار الاقتصاد العراقي جراء التقلبات الحاصلة في كميات تلك المنتجات وأسعارها.

ثانيًا // هيكل الاستيرادات السلعية العراقية للمدة (2004 - 2022)



يبين لنا جدول (3) التوزيع النسبي للاستيرادات حسب تصنيف النظام المنسق وحسب المجموعات الواردة في الجدول المذكور، وقد اظهرت هذه النسبة أهمية كل مجموعة في أجمالي استيرادات الكلية وحسب الترتيب:

**1 - الحيوانات الحيه والمنتجات الحيوانية:** احتلت (المرتبة العاشرة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا ملحوظا خلال سنوات الدراسة، إذ بلغت اقل نسبة لها (1.37%) في عام 2014 و اعلى نسبة لها (6.33%) في عام 2010 وهذه النسبة تبين أن العراق يعتمد بشكل واضح على سد متطلباته من هذا النوع من السلع على العالم الخارجي وأن أنتاجه المحلي قاصر عن سد الاحتياجات المحلية للسكان

**2 - منتجات النباتات:** احتلت منتجات النباتات (المرتبة الرابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا ملحوظا خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة (3.94%) في عام 2014 و أعلى نسبة لاستيرادات العراق من المنتجات النباتية (13.54%) في عام 2007 وهذا يؤكد لنا نسبة قصور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إذ أن هذا القطاع غير قادر على سد الطلب المحلي من المنتجات النباتية لذلك أعتمد على الاستيرادات في تغطيتها.

**3- الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت والمنتجات وتفككها:** احتلت هذه المجموعة (الرابعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا ملحوظا خلال سنوات الدراسة إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة لها (0.21%) في عام 2014 و اعلى نسبة لها (4.25%) في عام 2009، وهي بذلك عكست ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي .

**4- منتجات صناعه الأغذية والمشروبات والمشروبات الروحية والغل والتبخ وغيرها:** احتلت هذه المجموعة (المرتبة الخامسة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا ملحوظا خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت ما بين أدنى نسبة لها في عام 2014 (1.75%) و أعلى نسبة لها (12.91%) في عام 2009 وهذا يعكس لنا أيضا تخلف القطاع الصناعي إذ رغم أن هذا النوع من القطاعات لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة الا أن الاقتصاد العراقي لا يزال يعتمد على العالم الخارجي في سد الطلب المحلي من تلك السلع وهذا دليل على ضعف الأداء في القطاعين العام والخاص في هذا المجال .



جدول (3) أجمالي استيرادات العراق السلعية والأهمية النسبية لكل مجموعة وفق تصنيف النظام المنسق (2004، 2022) (مليون دينار ، نسبة مئوية) يتبع

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حيوانات حية والمنجذات الحيوان 1	قيمة نسبة	242418 3.03	330467 2.74	392568 3.46	397684 2.91	1135140 5.49	1362607 6.33
منتجات النباتات 2	قيمة نسبة	638657 8.00	1094051 9.08	1537611 13.54	1523169 11.15	2266963 10.97	2467596 11.47
الدهون الحيوانية و النباتية و الزيوت و منتجات تفككها 3	قيمة نسبة	246067 3.08	260755 2.17	386227 3.40	138976 1.02	877869 4.25	385604 1.79
منتجات صناعة الأظية المشروبات والمشروبات الروحية و الخن و التبغ و غيرها 4	قيمة نسبة	622022 7.79	1022742 8.49	1051087 9.25	1328243 9.72	2667520 12.91	1686880 7.84
المنتجات المعني 5	قيمة نسبة	997896 12.49	1021733 8.48	526866 4.64	529387 3.88	500510 2.42	754163 3.51
منتجات الكيمبوية او الصناعات المركبة 6	قيمة نسبة	451060 5.65	623224 5.17	695482 6.12	702895 5.15	912551 4.42	1257636 5.85
البلاستيك ومنتجات هذه المواد و المطاط ومنتجاته	قيمة نسبة	188933 2.37	496267 4.12	421491 3.71	450183 3.30	545231 2.64	623939 2.90
الجلود الخام و الجلود و الفراء و منتجاته 8	قيمة نسبة	7612 0.10	10281 0.09	8929 0.08	22083 0.16	19931 0.10	20173 0.09
الحشيب ومنتجات من الحشيب و الفحم الحشبي و الف	قيمة نسبة	63107 0.79	79861 0.66	72851 0.64	95427 0.70	82325 0.40	86746 0.40
عجلان من الحشيب او غيرها من المواد السليوزية من اللبغية و الورق و الورق المقوى 10	قيمة نسبة	117649 1.47	119590 0.99	133980 1.18	175504 1.28	269402 1.30	319302 1.48
المنسوجات ومنتجاتها 11	قيمة نسبة	226057 2.83	683857 5.68	391815 3.45	862367 6.31	1172648 5.67	1106302 5.14



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية  
مجلد (20) عدد (2) 2024



2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
1462630	1542703	1872389	507107	2234292	2228357	2544348	2510507	2076855	1699180	-	-
5.08	3.49	3.76	1.37	4.74	5.30	4.94	4.67	3.68	3.27	-	-
3443886	2965705	3111616	1458806	3008272	2915795	3468128	4278947	4111811	3663614	-	-
11.97	6.71	6.25	3.94	6.38	6.93	6.73	7.97	7.28	7.05	-	-
242761	1152150	992821	76045	732830	622981	641843	560480	526124	636131	-	-
0.84	2.61	1.99	0.21	1.55	1.48	1.25	1.04	0.93	1.22	-	-
2422636	3243216	3094129	648063	3379191	3495701	4978661	5106591	4763295	4623293	-	-
8.42	7.33	6.22	1.75	7.17	8.31	9.66	9.51	8.43	8.89	-	-
1260782	2989144	1234181	9617432	1329730	2657456	1792191	3542965	4146141	2812520	-	-
4.38	6.76	2.48	25.95	2.82	6.32	3.48	6.60	7.34	5.41	-	-
1775399	2006199	2393676	1864669	2817265	2958349	3023380	3368700	3436757	3439724	-	-
6.17	4.54	4.81	5.03	5.98	7.03	5.87	6.27	6.08	6.62	-	-
1161177	1586043	2093504	339578	2340793	2396403	3040942	3032410	2959397	2798980	-	-
4.04	3.59	4.21	0.92	4.96	5.70	5.90	5.65	5.24	5.38	-	-
47714	44095	68265	2900	133036	122159	130344	148267	174295	132755	-	-
0.17	0.10	0.14	0.01	0.28	0.29	0.25	0.28	0.31	0.26	-	-
123430	249080	280825	60356	295881	289425	322295	367159	374543	414131	-	-
0.43	0.56	0.56	0.16	0.63	0.69	0.63	0.68	0.66	0.80	-	-
483209	332218	367573	583980	398715	454806	489953	624742	661314	569410	-	-
1.68	0.75	0.74	1.58	0.85	1.08	0.95	1.16	1.17	1.10	-	-
1159461	1804693	2281232	173647	2979739	2714022	3317292	2942683	2887341	2949164	-	-
4.03	4.08	4.58	0.47	6.32	6.45	6.44	5.48	5.11	5.67	-	-



الاحذية والقبعات والمضلات والشماسي والعصي ومقاعد العصي	نسبة	31953	73075	60417	125669	94671	66419	194099	170744
مصنوعات من الحجر او جص او الإسمنت	قيمة	102632	185409	217146	181059	237879	293425	875558	672541
الاولى ..... ١٥	نسبة	1.28	1.54	1.91	1.33	1.15	1.36	3.04	1.52
الوقود الطبيعي او مستتبت والاحجار الكريمة	قيمة	2955	31366	11177	29049	33616	50312	98791	320461
او شبه الكريمة والمعادن الثمينة 14	نسبة	0.04	0.26	0.10	0.21	0.16	0.23	0.34	0.72
الحديد والصلب والمعادن الاساسية والمواد	قيمة	468951	801847	944398	1067101	1843119	2356406	3463745	5600222
من المعادن العادية 15	نسبة	5.87	6.66	8.32	7.81	8.92	10.95	12.04	12.67
الالات الميكانيكية والاجهزة والكرت ونبات	قيمة	2075965	3227298	2678906	3791306	4869982	5539226	6447536	12072467
والجهازات الكتر ونبية والمسجلات	نسبة	25.99	26.80	23.59	27.75	23.57	25.75	22.41	27.30
الصه تبة 16	قيمة	937816	1289927	1158202	1420169	2282180	2186720	2740229	5161396
السيارات والطائرات والسفن وما يرتبط بها	نسبة	11.74	10.71	10.20	10.40	11.04	10.16	9.52	11.67
من معدات النقل 17	قيمة	183624	257801	274010	288288	322130	386018	529502	810776
النصريات والصورة والسينما والقياس	نسبة	2.30	2.14	2.41	2.11	1.56	1.79	1.84	1.83
والفصص والمعدات الدقيقة والتطبيقية 18	قيمة	36714	52689	32969	42830	33000	24724	33722	46215
الاسلحة والتخيرة اجزاها ولوازمها 19	نسبة	0.46	0.44	0.29	0.31	0.16	0.11	0.12	0.10
المصنوعات المصنعة الاخرى 20	قيمة	262146	291456	223883	346878	400529	373118	571503	1206853
	نسبة	3.28	2.42	1.97	2.54	1.94	1.73	1.99	2.73
اعمال تجميع القطع الفنية والتحف 21	قيمة	47	75	292	279	681	1424	1340	1105
	نسبة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00
السلع	قيمة	83851	89564	137299	141626	106194	163510	233400	239611
	نسبة	1.05	0.74	1.21	1.04	0.51	0.76	0.81	0.54
اجمالي السلع 23	قيمة	7988132	12043335	11357606	13660172	20664071	21512250	28772510	44217637



241538	36512	523915	474843	557576	421762	448921	494948
0.49	0.10	1.11	1.13	1.08	0.79	0.79	0.95
904355	590407	1530661	1321806	1296932	1207159	1221347	1335448
1.82	1.59	3.25	3.14	2.52	2.25	2.16	2.57
565114	267	3425761	3427137	4381329	2456968	2731575	1806017
1.14	0.00	7.27	8.14	8.50	4.57	4.84	3.47
6456959	10342297	4207638	3069828	3337362	4084623	4778222	4483426
12.97	27.90	8.92	7.30	6.48	7.61	8.46	8.62
15768161	5003478	9638544	7784670	10997468	11937283	12876679	13240804
31.68	13.50	20.44	18.50	21.34	22.23	22.80	25.47
5036639	4926683	3716128	1892782	3351613	3621168	4839461	3632405
10.12	13.29	7.88	4.50	6.50	6.74	8.57	6.99
1109631	221806	753963	619790	733606	792444	975801	803002
2.23	0.60	1.60	1.47	1.42	1.48	1.73	1.54
99553	10456	302396	152404	86250	191318	93247	20092
0.20	0.03	0.64	0.36	0.17	0.36	0.17	0.04
1520464	599139	1510490	1490271	1717604	1785589	2111383	2303791
3.06	1.62	3.20	3.54	3.33	3.32	3.74	4.43
829	850	3305	2030	1027	467	1078	440
0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
276143	0	1884052	987601	1329626	724110	285457	130651
0.55	0.00	4.00	2.35	2.58	1.35	0.51	0.25
49769597	37064478	47146597	42078616	51539770	53706342	56481044	51989926

## المصدر:

1 - صندوق النقد العربي ، تقارير تنافسية الاقتصادات العربية ، نشرة إحصاءات التجارة العربية الإجمالية والبيئية أعداد متفرقة للمدة (2005-2020) 2- احتسبت النسبة المئوية من قبل الباحثة بالإضافة الى متوسط الأهمية النسبية

5-المنتجات المعدنية (Metal Products) أحتلت هذه المجموعة (المرتبة السادسة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة حيث بلغ أدنى نسبة لها ( 2.42% ) في عام 2009 و اعلى نسبة لها (25.95%) في عام 2014.

6 -المنتجات الكيماوية او الصناعات المركبة: أحتلت هذه المنتجات (المرتبة السابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال



سنوات الدراسة حيث تراوحت اقل نسبة لها (4.42%) في عام 2009 و اعلى نسبة لها (7.03%) في عام 2016.

7- البلاستيك و مصنوعات هذه المواد والمطاط ومصنوعاته: أحتلت هذه المجموعة من نسبة استيرادات العراق (المرتبة التاسعة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا ملحوظا خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت ما بين أدنى نسبة قد بلغ (0.92%) في عام 2014 و (5.90%) اعلى نسبة لها في عام 2017.

8- الجلود الخام والجلود والفراء ومصنوعاته: أحتلت نسبة استيرادات العراق السلعية (المرتبة الواحد والعشرين) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا بسيطا خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت ما بين أدنى نسبة في عام 2014 (0.01%) و أعلى نسبة في عام 2019 (0.31%)،

9- الخشب ومصنوعات من الخشب والفحم الخشبي والفلين ومصنوعاته: أحتلت هذه المجموعة من نسبة استيرادات العراق السلعية (المرتبة التاسعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا بسيطا خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت ما بين أدنى نسبة (0.16%) في عام 2014 و اعلى نسبة (0.80%) في عام 2002

10- عجائن من الخشب او غيرها من المواد السليلوزية من الليفية والورق والورق المقوى: أحتلت هذه المجموعة من نسبة استيرادات العراق السلعية (المرتبة السادسة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا ملحوظا خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت أدنى نسبة لها (0.75%) في عام 2013 و أعلى نسبة لها (1.68%) في عام 2011.

11- المنسوجات و مصنوعاتها: أحتلت استيرادات العراق السلعية من المنسوجات (المرتبة الثامنة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا ملحوظا خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.47%) في عام 2014 و اعلى نسبة لها في عام 2016 (6.45%) وتوضح النسبة أن العراق الذي كانت لديه قاعدة إنتاجية جيدة من هذه الصناعة اصبحت يعتمد على العالم الخارجي في سد احتياجاته منها وهذا يعني اعتماد متزايد في اغلب السلع على العالم الخارجي.

12- الأحذية والقبعات والمضلات والشماسي والعصي ومقاعد العصي: أحتلت هذه المجموعة نسبة من استيرادات العراق السلعية (المرتبة الثامنة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في



الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا ملحوظا خلال سنوات الدراسة أذ تراوحت ما بين أدنى نسبة في عام 2014 (0.10%) و أعلى نسبة في عام 2016 (1.13%)،

13 - مصنوعات من الحجر او جص او الإسمنت او الأسبستوس ومنتجات السيراميك: أحتلت المرتبة ( الثالثة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا ملحوظا خلال سنوات الدراسة حيث بلغ وأدنى نسبة لها (1.15%) في عام 2009 و أعلى نسبة لها (3.25%) في عام 2015.

14 - اللؤلؤ الطبيعي او مستنبت والأحجار الكريمة او شبه الكريمة والمعادن الثمينة: أحتلت هذه المجموعة المرتبة ( الثانية عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا ملحوظا خلال سنوات الدراسة أذ تراوحت ما بين أدنى نسبة في عام 2014 و أعلى نسبة لها (8.50%) في عام 2017.

15 - الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية: أحتلت هذه المجموعة من استيرادات العراق السلعية ( المرتبة الثانية ) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا ملحوظا خلال سنوات الدراسة أذ تراوحت ما بين أدنى نسبة (5.87%) في عام 2005 و أعلى نسبة في عام 2014 (27.90%)،

16 - الآلات الميكانيكية والأجهزة والكترونيات والتجهيزات الكترونية والمسجلات الصوتية: أحتلت هذه المجموعة (المرتبة الأولى) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا ملحوظا خلال سنوات الدراسة أذ تراوحت ما بين أدنى نسبة (13.50%) في عام 2014 و أعلى نسبة (31.68%) في عام 2013.

وتشير النسب في هذه المجموعة إلى اعتماد الاقتصاد العراقي في مجال السلع الرأسمالية على العالم الخارجي وأن زيادة أهمية هذه السلع تعكس الحاجة إلى مشاريع تنمية عامة وخاصة يمكن أن تسهم في تطوير الاقتصاد العراقي في تكوين راس المال الثابت .

17 - السيارات والطائرات والسفن وما يرتبط بها من معدات النقل: أحتلت هذه المجموعة من استيرادات العراق السلعية ( المرتبة الثالثة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبا ملحوظا خلال سنوات الدراسة أذ تراوحت ما بين وأدنى نسبة لها ( 4.50%) في عام 2016 و اعلى نسبة لها ( 13.29%) في عام 2014.

18 - البصريات والصورة والسينما والقياس والفحص والمعدات الدقيقة والتطبيقية: أحتلت هذه المجموعة (المرتبة الخامسة عشر ) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد



شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.60%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (2.41%) في عام 2007.

19 - الأسلحة والذخيرة اجزائها ولوازمها: احتلت هذه المجموعة المرتبة (العشرون) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت ما بين أدنى نسبة لها (0.03%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (0.64%) في عام 2015.

20 - المصنوعات المصنعة الأخرى: احتلت المرتبة (الحادية عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة في عام 2014 (1.62%) و أعلى نسبة في عام 2020 (4.43)%،

21 - اعمال تجميع القطع الفنية والتحف: احتلت المرتبة ( الثاني والعشرين) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة إذ تراوحت ما بين (0.00%) أدنى نسبة في عام 2014 و (0.01%) أعلى نسبة في عام 2015.

22 - السلع غير المحددة في مكان آخر: احتلت هذه المرتبة (السابعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.00%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (4.00%) في عام 2015. نستطيع القول من خلال ما تقدم بأن استيرادات العراق قد تنوعت حسب المجموعات المختلفة، وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماد كبير في سد الطلب المحلي على العالم الخارجي وهذا يرجع مره أخرى إلى طبيعة الهيكل الإنتاجي الذي يعاني من اختلال واضح يتمثل في تدني مساهمة القطاعات الأخرى عدا القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما يحد من تنوع السلع والخدمات المنتجة محلياً ولذلك تضطر الدولة لإشباع الطلب المحلي المتزايد بسبب الزيادة المستمرة في معدلات السكان، فضلاً عن تحسن في مستويات المعيشة الذي يعود مصدره إلى حصيلة الدولة من العملة الأجنبية التي يضخها القطاع النفطي من خلال الموازنة العامة للدولة على صورة رواتب ومستلزمات سلعية وخدمية او نفقات استثمارية والتي أدت هي الأخرى إلى تنوع السلع المطلوبة من الخارج وبالتالي اعتماد الاقتصاد العراقي في اغلب احتياجاته على السوق الدولية وأن هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد العراقي عرضة إلى التقلبات أسعار السلع الأساسية عالمياً، وينعكس ذلك سلباً في حاله ارتفاع أسعار هذه السلع مما يؤثر في



مستويات دخول الأفراد الحقيقية جراء معدلات التضخم التي ترتفع عن معدلاتها السابقة في اغلب الدول المصدرة للعراق وبالتالي انتقال معدلات التضخم المرتفعة إلى الاقتصاد العراقي من خلال ما يسمى بالتضخم المستورد

### المبحث الثالث

اثر تجارة السلع الاساسية في النمو الاقتصادي والموازنة العامة للمدة (2004-2022)  
**أولاً :** اثر تجارة السلع الاساسية في النمو الاقتصادي للمدة (2004-2022) يعد النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي يتم تداولها من قبل علماء الاقتصاد حيث يمثل الهدف الأهم من ضمن جملة الأهداف الأساسية الاقتصادية في العالم أجمع ويعرف على أنه العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن لرفع مستويات الناتج او الدخل القومي والإنتاج الأمثل والكفاءة ويتكون من سلع متنوعة ويتطلب استخدام تقنيات وموارد متنوعة، (C. Mcconell, opcit, 690R-691) ويستهدف العراق في كل خطته التنموية بعد عام 2003 تحقيق معدلات نمو مرتفعة لغرض العودة بالاقتصاد العراقي إلى مستوياته السابقة على الأقل التي تأثرت كثيراً بالحصار الاقتصادي والحرب التي دمرت اغلب بناه التحتية، فعلى سبيل المثال وضعت خطة التنمية الوطنية (2010-2014) اهدافاً استراتيجية تسعة من أولها العمل على تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (9.38%) كمعدل سنوي خلال سنوات الخطة، (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، 2009، 22) وتعد التجارة الخارجية أحد القطاعات المهمة المؤثرة في عملية النمو الاقتصادي، وقد أشرنا في الجانب النظري للمبحث الثالث من الفصل الأول عن أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي وبشكل عام. وهنا يمكن القول أن قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي يمثل أهمية كبيرة نظراً لدرجة الترابط الكبيرة التي تربطه بالعالم الخارجي سواء في مجال الصادرات أم في مجال الاستيرادات وأتضح لنا من دراسة الفصول السابقة هيكل الاقتصاد العراقي هيكل أحادي الجانب يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع النفطي وأنه يفتقر إلى عملية التنوع الاقتصادي في قطاعاته الاقتصادية المختلفة وأن إنتاج القطاع النفطي يرتبط الطلب عليه من العالم الخارجي لذلك فإن تصريف إنتاجه النفطي يعتمد على الطلب في السوق العالمية وهنا تأتي أهمية الصادرات النفطية التي وجدنا بأنها تشكل (99%) من الصادرات العراقية وهنا يكمن الجانب الأول من أهميه التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي والمعتمدة على السلع الأساسية وهي النفط الخام. وقد توصلنا أيضاً في هيكل الاستيرادات إلى أن الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على سد طلبه المحلي من السلع



والخدمات على السوق الخارجية وهنا تظهر أهمية التجارة الخارجية في سد احتياجات السوق العراقية من السلع والخدمات. ويمكن دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي باتجاهين: 1- العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي للنتائج المحلي الإجمالي من جهة وبين الاستيرادات والنتائج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

2- دراسة العلاقة الخطية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، ويتوضح هذان الاتجاهان على النحو الآتي:

أ- أثر الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2022) :

يمكن بيان العلاقة الخطية السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من خلال استخدام برنامج فيوز 10 وكما يلي :

جدول (5) العلاقة الخطية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	132616.0	34388.56	3.856398	0.0013
X	0.423506	0.437920	0.967086	0.3471
R-squared	0.052146	Mean dependent var		162328.2
Adjusted R-squared	-0.003610	S.D. dependent var		67215.71
S.E. of regression	67336.93	Akaike info criterion		25.17211
Sum squared resid	7.71E+10	Schwarz criterion		25.27152
Log likelihood	-237.1350	Hannan-Quinn criter.		25.18893
F-statistic	0.935255	Durbin-Watson stat		0.223207
Prob(F-statistic)	0.347059			

EVIEWS (10 المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج)

2- الاعتماد على بيانات جدول (4) تم تقدير الدالة الخطية ما بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وما بين الصادرات كمتغير مستقل لتوضيح العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي ، استناداً إلى اجتيازها الاختبارات الإحصائية والقياسية وتوافقها مع منطق النظرية الاقتصادية لتجسيد العلاقة التالية :-

$$Y = 132616.0 + 0.423506 X$$

$$3.856 \quad 0.967$$

$$\text{Prob } 0.0013 \quad 0.3471$$

$$R^2 = (52.146\%) \quad F = 0.9352$$

$$\text{Prob (F-statistic)} 0.3470$$

تبين العلاقة استناداً إلى اختبار (t) ثبوت معنوية الصادرات (X) عند مستوى معنوية (1%، 5%)، إذ كانت قيمة (t) المحسوبة البالغة (0.967) أكبر من القيمة الجدولية \* ، ويشير



اختبار (F) إلى ثبوت معنوية المعادلة ككل عند مستوى معنوية (0.05)، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.9352) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية \*\* فيما تبين الاحتمالية للمعاملات على الكفاءة لأنها اقل من (0.5%) مما يدل على كفاءة المعادلة في تمثيل العلاقة ما بين الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي، ويوضح معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (القوة التفسيرية للمتغير المستقل على المتغير التابع، إذ استطاع المتغير المستقل تفسير ما نسبته (52.8%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، وبقية النسبة تعزى إلى عوامل أخرى. علماً أن

$$* t(19, 0.01) = 0.0602 \quad t(19, 0.05) = 0.75$$

$$F(19, 0.05) = (0.54) \quad **$$

وتبين إشارات المعادلة التقديرية انسجامها مع منطق النظرية الاقتصادية، فالعلاقة بين الصادرات المتغير المستقل وبين الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع علاقة طردية، وهذا يعني أن زيادة الصادرات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار (0.42)، وتعد هذه النتيجة منطقية من الناحية الاقتصادية إذ أن العلاقة الطردية بين الصادرات والناتج تعني أن هناك ارتباطاً قوياً بين حجم الصادرات العراقية والناتج، فعندما تزداد قيمة الصادرات فمن المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم يحدث زيادة في الإيرادات الخارجية للدولة وهذا يعزز النشاط الاقتصادي ويدفع بزيادة الناتج

ب - أثر الاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2022) يمكن اثباتها من خلال التالي:

جدول (6) العلاقة الخطية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستيرادات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	178217.9	25752.21	6.920490	0.0000
X	-0.303488	0.391427	-0.775339	0.4488
R-squared	0.034154	Mean dependent var		162328.2
Adjusted R-squared	-0.022660	S.D. dependent var		67215.71
S.E. of regression	67973.02	Akaike info criterion		25.19091
Sum squared resid	7.85E+10	Schwarz criterion		25.29032
Log likelihood	-237.3136	Hannan-Quinn criter.		25.20773
F-statistic	0.601150	Durbin-Watson stat		0.307673
Prob(F-statistic)	0.448791			

(10 المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews))



2- الاعتماد على بيانات جدول (4) لتوضيح العلاقة بين الاستيرادات والنتاج المحلي الإجمالي فقد تم تقدير الدالة الخطية ما بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والاستيرادات كمتغير مستقل والتي اخذت الصيغة الآتية :

$$Y = 178217.9 - 0.303488 M$$

$$6.920490 - 0.7753$$

$$\text{Prob } 0.0000 \quad 0.4488$$

$$R^2 = (34.154\%) \quad F = 0.6011$$

$$\text{Prob (F-statistic) } 0.4487$$

وتبين العلاقة استناداً إلى اختبار ( t ) إلى ثبوت معنوية المعلمة المقدره أذ كانت t (المحسوبة) (- 0.77) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية ( 1% و 5% ) أما اختبار ( F) فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة ( 0.60) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية ( 1% و 5%) مما يدل على كفاءة المعادلة ككل في تمثيل العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي والاستيرادات ، أما معامل التحديد (R<sup>2</sup>) ( 34.15%) أذ استطاع المتغير المستقل تفسير ما نسبته ( 34.15%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي ، وبقية النسبة تعزى إلى عوامل أخرى. وتبين إشارات المعادلة المقدره إلى انسجامها مع منطق النظرية الاقتصادية فالعلاقة بين الاستيرادات المتغير المستقل وبين الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع علاقة عكسية، وهذا يعني أن زيادة الاستيرادات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي بمقدار (0.7753) وتعد هذه النتيجة منطقية من الناحية الاقتصادية أذ أنها تشير إلى وجود ارتباط عكسي بينهما فعندما تزداد قيمة الاستيرادات فمن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح عند انخفاض قيمة الاستيرادات ، لاسيما وأن الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد في تمويل إيراداته من خلال تصدير النفط الخام والذي يتأثر أسعاره كثيراً بالتقلبات والظروف الاقتصادية والذي يعكس الحالة السلبية للنمو الاقتصادي.

2 - دراسة العلاقة الخطية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

أ- الأثر بين صافي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي :

ويمكن بيانها من خلال التالي:

جدول ( 7 ) العلاقة الخطية بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية



Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	119036.8	13768.57	8.645540	0.0000
X	2.432022	0.509034	4.777719	0.0002
R-squared	0.573150	Mean dependent var		162328.2
Adjusted R-squared	0.548041	S.D. dependent var		67215.71
S.E. of regression	45187.73	Akaike info criterion		24.37434
Sum squared resid	3.47E+10	Schwarz criterion		24.47375
Log likelihood	-229.5562	Hannan-Quinn criter.		24.39116
F-statistic	22.82660	Durbin-Watson stat		0.550006
Prob(F-statistic)	0.000175			

EVIEWS (10 المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج)

2- الاعتماد على بيانات جدول (4) تم تقدير الدالة الخطية لتوضيح العلاقة بين صافي التجارة الخارجية كمتغير مستقل والنتائج المحلي كمتغير تابع والتي اخذت الصيغة الآتية:

$$Y = 119036.8 + 2.432022 T$$

$$8.64554 \quad 4.777$$

$$\text{Prob } 0.0000 \quad 0.0002$$

$$R^2 = (57.31\%) \quad F = 22.8266$$

$$\text{Prob (F-statistic)} 0.000175$$

وتبين العلاقة استناداً إلى اختبار (t) إلى ثبوت معنوية المعلمة المقدرة إذ كانت ((t المحسوبة (4.777) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (1% و 5%) أما اختبار (F) فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (22.82) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (1% و 5%) مما يدل على كفاءة المعادلة ككل في تمثيل العلاقة ما بين صافي التجارة الخارجية والنتائج المحلي الاجمالي ، أما معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (2) فقد بلغ (57.31%) إذ استطاع المتغير المستقل تفسير ما نسبته (57.31%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، وبقيّة النسبة تعزى إلى عوامل أخرى. وتبين إشارات المعادلة المقدرة إلى انسجامها مع منطق النظرية الاقتصادية فالعلاقة بين صافي التجارة الخارجية المتغير المستقل وبين الناتج المحلي الاجمالي المتغير



التابع علاقة طردية، وهذا يعني أن زيادة صافي لتجارة الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.432) وتعد هذه النتيجة منطقية من الناحية الاقتصادية.

ثانياً : اثر تجارة السلع الأساسية في الموازنة العامة للمدة (2004-2022) حظيت الموازنة العامة بأهمية اقتصادية كبيرة كونها أحد برامج الدولة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تنفيذها كذلك تعد الموازنة من الأدوات المهمة التي تستطيع الدولة من خلالها أن تحتسب و تقدر المصروفات والإيرادات العامة للدولة وبذلك يمكن للدولة تحديد العجز والفائض في الموازنة العامة وفي حالة وجود عجز فأن الدولة تسعى إلى تغطيه العجز اما من خلال الاقتراض الداخلي او من خلال الاقتراض الخارجي وفي العادة يحدث هذا العجز نتيجة لعدم قدره الإيرادات المتحصل عليها لتغطيه المصروفات وأن العجز الذي يعانيه العراق هو عجز هيكلي في العادة كونه مرتبط بخصائص الدول النامية وليس عجز يكون مرتبط بالدورة الاقتصادية وهو العجز الذي يختفي مع تحسن الأحوال الاقتصادية كالانتقال من الركود إلى الانتعاش، ( عداي، 2016، 6) وتعتمد الموازنة في العراق وبشكل أساسي على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة حيث أن النفط أحد المصادر الرئيسية تذهب إيراداته إلى الحكومة العراقية لذلك أعتمد اقتصاد العراق بصورة رئيسية وشاملة على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة، (محمد، 2014، 15). تتكون الموازنة العامة في العادة بشكل أساسي من جانبين الجانب الأول هو الإيرادات العامة وهي ما تحصل عليه الدولة من دخل أذ يعتمد العراق بصورة أساسية ورئيسية على صادرات النفط الخام في التمويل مع تراجع الموارد الأخرى المالية، (حمادي، 2010، 430) وعند تعرض الدولة العراقية إلى مخاطر خارجية كالانخفاض في أسعار النفط العالمية او عند تراجع حجم الصادرات فضلاً عن الأوضاع الأمنية التي يعيشها الاقتصاد العراقي كل ذلك يعكس أثره المباشر في الاقتصاد النفطي، (الحافظ ، 2009، 167) اما الجانب الآخر فهو المتمثل بجانب النفقات العامة حيث يتم في هذا الجانب تسجيل جميع المصروفات التي قامت بها الدولة و تمثل حجم و نسبة كبيرة من الدخل القومي أذ يعد دور النفقات العامة أحد العوامل المهمة ومؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي أذ بدأت معظم الدول تستخدم النفقات العامة كونها اداة مهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، (العلي ، 2011، 83) ويتضح لدى صانعو السياسة المالية من خلال الإيرادات العامة والنفقات العامة وضع الموازنة العامة للدولة وفيما أذا كانت في حاله عجز ام فائض، (سالم، 2013، 317) . وتعتمد الموازنة العامة في العراق اعتمادا كلياً على المورد النفطي في تمويل الموازنة



والنفط الخام هو أحد السلع الأساسية في تجارة العراق الخارجية كما مر معنا سلفاً ولذلك فإن الصادرات النفطية إلى الخارج تمثل الجانب الأهم في الإيرادات العامة وهذا ما سنتناوله في أثر تجارة السلع الأساسية في الإيرادات العامة.

### أولاً : الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2022) :

تؤثر تجارة السلع الأساسية في العراق تأثير كبيراً في الموازنة العامة إذ تعد الإيرادات المتحققة من صادرات النفط الخام مصدرًا هامًا للإيرادات العامة، فضلاً عن ذلك فإن الصادرات النفطية تسهم اسهاماً كبيراً في تمويل الاستيرادات، وأن هذه الاستيرادات تفرض عليها رسوم كمركية تعد هي الأخرى مورداً اضافياً للإيرادات الحكومية عندما يجري تحصيل هذه الرسوم والضرائب الكمركية بصورة سليمة وتلعب تجارة السلع الأساسية دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي ويتركز هذا الدور في جانبي الصادرات والاستيرادات ففي مجال الصادرات نجد أن العراق يعتمد اعتماداً كبيراً في صادراته على النفط الخام الذي يشكل كما مر معنا (99%) من الصادرات العراقية كمعدل خلال مدة البحث وأن هذه السلعة الأساسية تعد مصدر ريع للدولة اي أنه تمثل إيراداً عامًا للدولة التي تستخدمه في الأنفاق العام بمختلف اتجاهاته ولذلك فإن الصادرات في العراق تذهب حصيلتها إلى الحكومة على أساس أن النفط هو أحد مصادر الريع في الدول العراقية وليس كما هو الحال في صادرات الدول الأخرى التي تعود حصيلتها إلى المصدرين اما في جانب الاستيرادات فإن الدولة يمكن أن تجني من خلال فرضها الضرائب الجمركية على السلع المستوردة حصيلة أخرى من الإيرادات ولغرض الوقوف على أهمية تجارة السلع الأساسية في الموازنة العامة فلا بد لنا من دراسة تفاصيل الإيرادات العامة للدولة العراقية خلال سنوات الدراسة. توضح بيانات جدول (8) أن الإيرادات النفطية المتأتية من صادرات السلعة الرئيسية في تجارة العراق الخارجية والمتمثلة في النفط الخام تتراوح ما بين (98.9%) في عام 2004 و(77.2 %) في عام 2015 من أجمالي الإيرادات العامة و يعود هذا التراوح بين أدنى نسبة و أعلى نسبة إلى التغيرات الحاصلة في أسعار النفط الخام او أنتاج النفط الخام في العراق او كلاهما الذي تأثر في سنوات الأزمات كالأزمة العالمية المالية 2008 وحرب داعش (2014-2015) بالإضافة إلى أزمة كورونا في عام 2020 والحرب الروسية الأوكرانية ففي الأزمات الثلاثة كان التأثير سلبياً حيث أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية خلال سنوات تلك الأزمات اما في الأزمة الأخيرة في الحرب الروسية الأوكرانية فقط كان التأثير ايجابياً إذ شهدت أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً وواضحاً بسبب إجراءات الدول المنتجة التي قامت بتخفيض



مستويات الإنتاج من جهة وكذلك تأثر إنتاج روسيا من إنتاج النفط الخام بسبب الحرب مما أدى إلى تقليص المعروض وبالتالي ارتفاع الأسعار، إذ خفضت مجموعة أوبك بلص إنتاجها وعلى مراحل من أجل مواجهة الزيادة في المعروض السلعي مما أدى إلى تقليص هذا المعروض وبالتالي ارتفاع مستويات الأسعار التي أدت إلى زيادة الإيرادات النفطية للدول المنتجة ومنها العراق. فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار النفط خام برنت بسرعة من أقل من (100) دولار نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية إلى أكثر من (120) دولار خلال اسبوعين ولولا إخراج الولايات المتحدة عن 180 مليون برميل من الاحتياط الاستراتيجي لسجل نقص شديد في امدادات النفط العالمية، (تقرير التجارة والتنمية، 2022، 711) ومن هنا يتضح أن الإيرادات العامة في العراق تتأثر تأثيراً كبيراً في التغيرات الحاصلة في كمية الصادرات من السلع الأساسية وأسعارها المختلفة في النفط الخام مما يجعل سياسات الحكومة المالية مرهونة بصورة واضحة بتلك التغيرات التي قد تضطر الحكومة في كل الأزمات أن تلجأ إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية نفقاتها مما يفاقم مديونيتها.

جدول (8) مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية في الإيرادات العامة للمدة (2004-2022)  
( مليون دولار ، نسبة مئوية )

السنوات	2004	2005	2006
1 الإيرادات النفطية	22,455.06	26,875.47	31,975.49
2 الإيرادات غير النفطية	244.69	696.27	1,463.87
3 الإيرادات الضريبية	109.87	337.16	404.83
4 الإيرادات الأخرى	134.82	359.11	1,059.04
5 الإيرادات العامة	22,699.75	27,571.74	33,439.36
6 معدل نمو الإيرادات النفطية	/	19.69	18.98
7 معدل نمو الإيرادات غير النفطية	/	184.6	110.2
8 معدل نمو الإيرادات الضريبية	/	206.9	206.9
9 معدل نمو الإيرادات الأخرى	/	166.4	194.9
10 مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة	98.9	97.5	95.6
11 مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات العامة	1.1	2.5	4.4
12 مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة	0.5	1.2	1.2
13 مساهمة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة	0.6	1.3	3.2



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية  
مجلد (20) عدد (2) 2024



2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
42,360.63	67,633.98	44,204.32	56,009.78	83,837.79	99,997.49	94,920.70	83,252.50	43,228.83	37,199.21	54,682.29	80,352.79
1,144.91	957.63	2,983.16	2,264.41	1,631.25	2,460.83	2,649.96	7,130.54	12,769.70	8,522.86	10,305.90	9,201.69
1,113.94	842.60	2,850.26	1,284.52	1,524.44	2,258.45	2,467.29	1,616.75	1,697.57	3,245.29	5,292.67	4,778.33
30.97	115.04	132.89	979.89	106.81	202.38	182.67	5,513.80	11,072.13	5,277.57	5,013.24	4,423.36
43,505.54	68,591.61	47,187.48	58,274.20	85,469.04	102,458.32	97,570.66	90,383.04	55,998.53	45,722.08	64,988.20	89,554.48
32.48	59.66	-34.64	26.71	49.68	19.27	-5.08	-12.29	-48.08	-13.95	47.00	46.94
-21.8	-16.4	211.5	-24.1	-28.0	50.9	7.7	169.1	79.1	-33.3	20.9	-10.7
206.9	206.9	206.9	206.9	206.9	206.9	206.9	206.9	206.9	206.9	206.9	206.9
-97.1	271.4	15.5	637.4	-89.1	89.5	-9.7	29.4	100.8	-52.3	-5.0	-11.8
97.4	98.6	93.7	96.1	98.1	97.6	97.3	92.1	77.2	81.4	84.1	89.7
2.6	1.4	6.3	3.9	1.9	2.4	2.7	7.9	22.8	18.6	15.9	10.3
2.6	1.2	6.0	2.2	1.8	2.2	2.5	1.8	3.0	7.1	8.1	5.3
0.1	0.2	0.3	1.7	0.1	0.2	0.2	6.1	19.8	11.5	7.7	4.9



Year	2019	2020	2021	2022
83,375.06	45,755.05	65,703.65	105,221.42	
7,017.38	7,353.93	9,524.94	5,530.25	
3,373.56	3,964.87	3,128.44	2,679.04	
3,643.82	3,389.06	6,396.50	2,851.21	
90,392.43	53,108.98	75,228.60	110,751.67	
3.76	-45.12	43.60	60.15	
-23.7	4.8	29.5	-41.9	
206.9	206.9	206.9	206.9	
-17.6	-7.0	88.7	-55.4	
92.2	86.2	87.3	95.0	
7.8	13.8	12.7	5.0	
3.7	7.5	4.2	2.4	
4.0	6.4	8.5	2.6	

اما الإيرادات غير النفطية المتأتية من الموارد الأخرى فقد شهدت ضعف واضح من الإيرادات العامة إذ تراوحت ما بين أدنى نسبه لها (2.5%) في عام 2005 و أعلى نسبه لها (8.22%) في عام 2015 من إجمالي الإيرادات العامة وتأثرت الإيرادات غير النفطية بالأزمات الاقتصادية حيث بلغت في عام 2009 حوالي (6.3%) بسبب الأزمة المالية العالمية وخلال العامين (2015، 2016) ارتفعت مساهمة الإيرادات غير النفطية من الإيرادات العامة إلى (22.8%)، (18.6%) على التوالي وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية من جهة وتحقيق زيادة في جباية الإيرادات الأخرى من جهة ثانية. وفيما يتعلق في الإيرادات الضريبية فقط بلغت ما بين أدنى نسبة لها (1.2%) في عام 2005 و (8.1%) اعلى نسبة لها في عام 2017. وشهدت نسبة المساهمة تزايد خلال سنوات الأزمات المالية إذ بلغت (6.0%) في عام 2009 وذلك بسبب الأزمة العالمية عام 2008 وتأثر الإيرادات النفطية بالأزمة، شهدت مساهمة هذه الإيرادات ارتفاعا في الأعوام في عام (2016، 2017) إذ بلغت مساهمتها (18.6%)، (15.9%) على التوالي وهذا يعود إلى إجراءات الدولة لتعزيز الإيرادات الضريبية بسبب المشاكل التي واجهتها في عام (2015 و 2016) جراء انخفاض الإيرادات النفطية ولكن نلاحظ أن هذه المساهمة لم تستمر بالارتفاع وإنما انخفضت وذلك بسبب الفساد المنتشر في الجهاز الضريبي.



## ثانياً: النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2022) :

ولكي نبين أهمية التجارة الخارجية وخصوصاً تجارة السلع الأساسية التي تتركز في الصادرات النفطية والدور الذي تلعبه في تمويل الأنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري فلا بد من دراسة النفقات العامة والإيرادات العامة بشكل عام وبيان العجز أو الفائض في الموازنة. ويمكن من خلال بيانات جدول (9) أن نتبع مسار اتجاه الأنفاق العام في العراق خلال مدة الدراسة إذ يتضح بشكل عام أن النفقات العامة أخذت بالتزايد منذ بداية المدة ولغاية عام 2013 باستثناء عام 2009 الذي انخفضت فيه النفقات العامة جراء الانخفاض في الإيرادات النفطية بسبب آثار الأزمة العالمية 2008 على الاقتصاد العالمي وبعد عام 2013 انخفضت أيضاً النفقات العامة بسبب أحداث داعش وخصوصاً في عامي 2015 و 2016 على التوالي وتأثر إنتاج النفط وانخفاض أسعاره في نفس الوقت مما أثر سلباً على الإيرادات النفطية التي أثرت بدورها على حجم الأنفاق العام. وقد عاودت النفقات العامة في الارتفاع في عام 2017 و 2018 ووصلت إلى أقصى ذروتها في عام 2019 إلا أنها عاودت الانخفاض في عام 2020 متأثرة بأزمة كوفيد 19 ولكنها عاودت في عام (2021، 2022) إلى الارتفاع بعد التعافي من أزمة كوفيد واتجاه أسعار النفط إلى الارتفاع خصوصاً بعد أزمة الحرب الروسية الأوكرانية. ويتضح لنا من خلال هذا الاستعراض أنه بالرغم من حاجة الدول للقيام بنفقاتها العامة في الاتجاهين الاستهلاكي والاستثماري إلا أن هذا الحاجة محدودة بقدراتها في الحصول على الإيرادات خصوصاً وكما أشرنا أنفاً فأنها تعتمد كلياً في تمويل أنفاقها على الإيرادات النفطية

جدول (9) تطور الأنفاق العام في العراق خلال المدة (2004-2022)  
(مليون دولار ، نسبة مئوية)

السنوات	2004	2005
الناتج المحلي الإجمالي 1	36,613	49,921
الإيرادات العامة 2	22,699.75	27,571.74
النفقات العامة 3	22,104.26	17,954.51
العجز العامة والفاصل 4	595.49	9,617.23
معدل نمو الإيرادات 5	/	21.46
معدل نمو النفقات 6	/	-18.77
الإيرادات العامة إلى الناتج 7	32.39	39.11
النفقات العامة إلى الناتج 8%	31.54	25.47
صافي الموازنة العامة إلى الناتج 9%	0.85	13.64



## مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) عدد (2) 2024



2006	65,158.80	88,037.80	130,204	111,660.90	138,516.70	185,749.70	218,032.20	234,637.70	228,415.70	164,704.70	157,820	175,652
	33,439.36	43,505.54	68,591.61	47,187.48	58,274.20	85,469.04	102,458.32	97,570.66	90,383.04	55,998.53	45,722.08	64,988.20
	26,453.09	31,100.58	50,772.12	44,929.08	53,941.31	59,520.96	77,508.39	91,657.83	71,660.57	59,307.09	56,359.19	63,437.07
	6,986.28	12,404.96	17,819.49	2,258.40	4,332.89	25,948.08	24,949.93	5,912.84	18,722.47	-3,308.56	-10,637.12	1,551.13
	21.28	30.10	57.66	-31.21	23.50	46.67	19.88	-4.77	-7.37	-38.04	-18.35	42.14
	47.33	17.57	63.25	-11.51	20.06	10.34	30.22	18.26	-21.82	-17.24	-4.97	12.56
	44.84	48.99	67.84	44.27	51.38	70.08	73.48	65.01	58.89	36.20	26.04	37.70
	35.48	35.02	50.21	42.15	47.56	48.80	55.59	61.07	46.69	38.34	32.10	36.80
	9.37	13.97	17.62	2.12	3.82	21.27	17.89	3.94	12.20	-2.14	-6.06	0.90



2018	211,146	233,636.10	182,454.80	207,691.60	264,182.20
2019	89,554.48	90,392.43	53,108.98	75,228.60	110,751.67
2020	67,960.66	93,885.31	63,934.83	70,930.80	80,109.30
2021	21,593.82	-3,492.88	-10,825.84	4,297.80	30,642.37
2022	37.80	0.94	-41.25	41.65	47.22
	7.13	38.15	-31.90	10.94	12.94
	50.62	48.42	32.34	54.95	76.13
	38.41	50.29	38.94	51.81	55.06
	12.21	-1.87	-6.59	3.14	21.06

المصدر:

- 1 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022).
- 2- العمود (5، 6، 7، 8، 9) من عمل الباحثة

وأن هذه الإيرادات غير مستقرة بسبب أزمات داخلية أو خارجية مما جعل زيادة حجم الأنفاق أو تقليصه مرتبطا كثيرا بالإيرادات النفطية وهذا يقودنا إلى القول بأن لتجارة العراق الخارجية تأثير كبير في الأنفاق العام للحكومة العراقية وأن الحكومات المتعاقبة تعتمد اعتمادًا كليًا على الإيرادات النفطية في تمويل أنفاقها العام مما يجعل سياسات الحكومة المالية تتأثر بصورة كبيرة بحصيلتها من تجارة إحدى سلعها الأساسية الا وهي النفط الخام. كما يمكن أن نؤشر من خلال بيانات الجدول أن حالة الموازنة العامة في العراق قد شهدت فائضًا في أغلب سنوات الدراسة وأنها عانت من العجز في سنوات الأزمات المالية الداخلية أو خارجية وتأثر أسعار النفط أو كمياته أو كلاهما في تلك الأزمات كما أثر سلبيًا في الإيرادات العامة وانخفاضها وبالتالي حدوث عجز في تلك السنوات الذي تم تمويله من خلال الدين الداخلي والخارجي الذي أدى بدوره إلى تزايد المديونية العامة في العراق إذ بلغ الدين العام في العراق في عام 2022 (94.9) تريليون دينار عراقي، (مشروع قانون الموازنة العامة، مجلس الوزراء، 1).



ثالثاً: اثر تجارة السلع الأساسية في الإيرادات العامة والنفقات العامة

ويمكن دراسة أثر العلاقة بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية من جهة والنفقات العامة والإيرادات العامة من جهة أخرى من خلال ما يأتي:

1- أثر الإيرادات العامة والإيرادات النفطية: ويمكن بيان العلاقة ما بين الإيرادات العامة

والإيرادات النفطية من خلال ما يلي :

جدول (10) العلاقة الخطية بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية للمدة (2004-2022)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9839.297	4857.786	2.025469	0.0588
X	1.033368	0.073142	14.12829	0.0000
R-squared	0.921517	Mean dependent var		73420.89
Adjusted R-squared	0.916901	S.D. dependent var		27656.67
S.E. of regression	7972.568	Akaike info criterion		20.90470
Sum squared resid	1.08E+09	Schwarz criterion		21.00412
Log likelihood	-196.5947	Hannan-Quinn criter.		20.92153
F-statistic	199.6086	Durbin-Watson stat		0.458499

المصدر: 1- من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews10)

2- بالاعتماد على بيانات جدوا (9)

إذا أخذنا العلاقة بين الإيرادات النفطية والإيرادات العامة وتم تقدير الدالة الخطية ما بين الإيرادات النفطية كمتغير مستقل والإيرادات العامة كمتغير تابع والتي اخذت الصيغة الآتية :

$$Y = 9839.297 + 1.033368G$$

$$2.025469 \quad 14.12829$$

$$\text{Prob } 0.0588 \quad 0.0000$$

$$R^2=(92.15\%) \quad F=199.6086$$

$$\text{Prob (F-statisic) } 0.00000$$

وتبين العلاقة استناداً إلى اختبار (t) إلى ثبوت معنوية المعلمة المقدره إذ كانت (t) المحسوبة (0.0731) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (1% و5%) أما اختبار (F) فقد



بلغت قيمة (F) المحسوبة (199.6086) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية ( 1% و5%) مما يدل على كفاءة المعادلة ككل في تمثيل العلاقة ما بين الإيرادات النفطية والإيرادات العامة ، أما معامل التحديد ( $R^2$ ) فقد بلغ ( 92.15%) إذ استطاع المتغير المستقل تفسير ما نسبته ( 92.15%) من التغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة، وبقية النسبة تعزى إلى عوامل أخرى. وتبين إشارات المعادلة المقدره إلى انسجامها مع منطق النظرية الاقتصادية فالعلاقة بين الإيرادات النفطية المتغير المستقل وبين الإيرادات العامة المتغير التابع علاقة طردية، وهذا يعني أن زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بمقدار (1.033368) وتعد هذه النتيجة منطقية من الناحية الاقتصادية. إذ نستنتج من ما تقدم أن الإيرادات العام في العراق ترتبط وبدرجة كبيرة بتجارة العراق الخارجي إذ أن الحصيلة الأساسية لهذه الإيرادات تأتي بعد السلعة الأساسية المصدرة الا وهي النفط الخام ونظرا لعدم تنوع الهيكل الإنتاج في العراق الذي أشرنا اليه سابقا فإن الدولة العراقية تغطي احتياجاتها من السلع المختلفة من الخارج وهذه السلع المستوردة تفرض عليها الحكومة العراقية ضرائب متفاوتة حسب طبيعة السلعة من ما يحقق موردا اضافيا للإيرادات العامة ومن هنا يمكننا القول بأن التجارة الخارجية الأثر الكبير في تحقيق الإيرادات العامة للدولة وأن اي تأثيرات اقتصادية عالمية سوف تكون لها انعكاسات واضحة على الموازنة العامة للدولة ايجابيا او سلبيا اعتمادا على التغيرات التي تحصل في أسعار النفط وكمياته.

2- أثر النفقات العامة والإيرادات العامة: ويمكن بيان العلاقة الخطية ما بين النفقات العامة والإيرادات العامة من خلال ما يلي:

جدول (11) العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة للمدة (2004-2022)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8946.859	6559.544	1.363945	0.1904
X	0.739203	0.092046	8.030804	0.0000
R-squared	0.791395	Mean dependent var		58080.37
Adjusted R-squared	0.779124	S.D. dependent var		21940.46
S.E. of regression	10311.45	Akaike info criterion		21.41920
Sum squared resid	1.81E+09	Schwarz criterion		21.51861
Log likelihood	-201.4824	Hannan-Quinn criter.		21.43602
F-statistic	64.49382	Durbin-Watson stat		1.335005
Prob(F-statistic)	0.000000			



المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews10)

2- بالاعتماد على بيانات جدول (9)

أما إذا أخذنا العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة وتم تقدير الدالة الخطية ما بين النفقات كمتغير مستقل والإيرادات العامة كمتغير تابع والتي أخذت الصيغة الآتية :

$$Y = 8946.859 + 0.739203G$$

$$t \quad 1.363945 \quad 8.030804$$

$$\text{Prob} \quad 0.19014 \quad 0.0000$$

$$R^2 = (79.13\%) \quad F = 64.49382$$

Prob (F-stastic) 0.00000

وتبين العلاقة استناداً إلى اختبار (t) إلى ثبوت معنوية المعلمة المقدرة إذ كانت (t) المحسوبة (8.030804) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (1% و5%) أما اختبار (F) فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (64.49382) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (1% و5%) مما يدل على كفاءة المعادلة ككل في تمثيل العلاقة ما بين النفقات العامة والإيرادات العامة ، أما معامل التحديد ( $R^2$ ) فقد بلغ (79.13%) إذ استطاع المتغير المستقل تفسير ما نسبته (79.13%) من التغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة، وبقيّة النسبة تعزى إلى عوامل أخرى. وتبين إشارات المعادلة المقدرة إلى انسجامها مع منطق النظرية الاقتصادية فالعلاقة بين النفقات العامة المتغير المستقل وبين الإيرادات العامة المتغير التابع علاقة طردية، وهذا يعني أن زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بمقدار (0.7392) وتعد هذه النتيجة منطقية من الناحية الاقتصادية.

نستنتج أن الإيرادات العامة تعتمد وتتأثر كثيراً بالتغيرات الحاصلة في أحد أهم صادرات السلع الأساسية في العراق المتمثلة في النفط وهذه التغيرات تكون في جانبيين هما الأول أسعار النفط الخام العالمية وكميات النفط المصدرة والزيادة أو النقصان فيها المتعلقة في عوامل داخلية مثل الأحداث السياسية والأمنية والعوامل الخارجية تتعلق بحصة العراق في أوبك التي تتحدد من خلال القرارات التي تتخذها منظمه أوبك وهذا ما ظهر في الأزمة الروسية الأوكرانية ويتضح أيضاً بأن النفقات العامة في العراق ترتبط بدرجة كبيرة بحصيلة الإيرادات العامة إذ لاحظنا تقليص النفقات خلال الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وهنا يمكن الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية وخصوصاً الصادرات النفطية في التأثير على صانع السياسات المالية في أعداد الموازنة وتنفيذها



## الاستنتاجات:

- 1- يعكس هيكل التجارة الخارجية في العراق طبيعة هيكله الاقتصاد العراقي الاحادي الجانب اذ تركزت صادراته في النفط الخام في حين تنوعت استيراداته في العديد من المجموعات السلعية.
- 2- يعطي التصنيف السلعي على وفق النظام المنسق توصيفاً اوسع لدراسة حركة المجموعات السلعية سواء في مجال الصادرات ام في الاستيرادات مما يعطي صورة اوضح عن حالة الاقتصاد العراقي الذي اتسم اقتصاده بالارتباط مع العالم الخارجي بدرجة كبيرة.
- 3- اظهرت الدراسة وجود اثر واضح لتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي سواء من خلال الصادرات ام من خلال صافي التجارة الخارجية اذ اتسمت مدة الدراسة بوجود فائض في اغلب سنوات الدراسة.
- 4- اعتمدت الإيرادات العامة للدولة العراقية اعتماداً كلياً على الصادرات النفطية مما يعني ان اثر التجارة الخارجية ظهر واضحاً في تمويل الموازنة العامة للدولة رغم ان عملية التمويل هذه تتأثر كثيراً بالتغيرات في اسعار النفط العالمية.
- 5- اتسم هيكل للصادرات العراقية بعدم التنوع وهذا ناجم عن طبيعة هيكله الانتاجي المعتمد على القطاع النفطي بدرجة كبيرة في ظهر هيكل الاستيرادات متنوعاً وذلك من اجل تلبية الاحتياجات من السلع والخدمات التي تجري تغطيه بالصادرات النفطية .
- 6- اظهرت الدراسة في الجانب الكمي وجود علاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي اذ يفسر المتغير المستقل ( التجارة الخارجية ) بنسبة (57.31%) من المتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي وتفسر الايرادات النفطية ( 92.15%) من التغيرات الحاصلة في الايرادات العامة.

## المقترحات:

- 1- يجب تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي وذلك من اجل تنويع الصادرات وتقليص الاعتماد على الخارج في مجال الاستيرادات.
- 2- تقليل اعتماد الموازنة العامة للدولة على الايرادات النفطية وذلك من خلال تنويع مصادر التمويل الاخرى للموازنة وخصوصاً ما يتعلق منها بالضرائب التي تعد اهم مصدر للتمويل في الدول الاخرى.



3- وضع الخطط الاقتصادية لمعالجة التأثيرات التي يسببها الإعتماد الكبير على العالم الخارجي وذلك من خلال تنويع القدرات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية.

4- تبني سياسة اقتصادية تعطي اقتصاد العراقي حالة من الاستقرار وخصوصاً في مجال التغيير في سعر الصرف واستخدامه استخداماً يكون له الاثر الايجابي على حياة المواطنين.

#### المصادر العربية:

1. احمد ،يونس علي احمد، 2022 ،بحث بعنوان ( قياس وتحليل اثر تجاره الخارجيه على النمو الاقتصادي في العراق للمده (1990 2020))، جامعه السليمانيه.
2. اسماعيل عبيد ،2014، ( الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي) التشخيص وسبل المعالج، رؤيه في مستقبل الاقتصاد العراقي مركز العراقي للدراسات .
3. الافندي، ا. د. محمد احمد، 2012، (النظريه الاقتصاديه الكليه السياسه والممارسه) استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، كليه التجاره والاقتصاد
4. البكري، صفا علي حسين، 2011، (تقويم مناهج معالجة عجز الموازنه الحكوميه) رساله ماجستير، كليه الاداره والاقتصاد، جامعه المستنصريه
5. التاجي، تحسين التاجي الفاروقي واخرون، 2009، (معجم الاقتصاد المعاصر)، الطبعة الاولى، بيروت لبنان
6. جميل ، سرمد كوكب ، 2008 ، (؛ الموازنه العامه للدوله مشاركه وشفافيه ومسانئه) ، دار ابن الاثير للطباعه والنشر جامعه الموصل العراق ،ط1
7. الحافظ، مهدي، 2009، (الان والغد في الاقتصاد والسياسه)، منشورات الجمل، بغداد طبعه
8. سالم عبد الحسين سالم ،2013،(عجز الموازنه العامه ورؤى وسياسات معالجته مع اشارته للعراق للمده (2003 2012) )، مجله العلوم الاقتصاديه والاداريه بغداد مجله 18.
9. عادل العلي، 2011، (المالية العامة والقانون المالي والضريبي)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان.
10. عداي، نور شدهان. (2016) تحليل مسارات الدين العام للمده (2010 2014) بحث منشور، الوزاره الماليه، الدائره الاقتصاديه، قسم السياسات الاقتصاديه
11. محمد ،زينب احمد، 2014، (الازمة المالية العالمية واثرها على تمويل الموازنه العامة )، رساله ماجستير جامعه بغداد كلية الاداره والاقتصاد.



12. الناغي ، محمود السيد ، 1984، (المحاسبه الحكوميه مدخل معاصر مع دراسه لدوله

الامارات العربيه المتحده ) مكتبه الفلاح الكويت ، ط1

13. وسام، د. وسام ملاك، 2001،(الضواهر النقدية على المستوى الدولي) دار المنهل للطباعة

والنشر، بيروت، ط1.

مصادر اجنبية :

1) Ghattas. N(1983)Busines Finance, (2th ed.)lebanon ADictionary of Economics, Busines &Finance

2) Jones, J. (2013). Balance of Payments and Exchange Rates. (8th ed.).

London: Palgrave Macmillan

3) Arthur, o. (2017)Microeconomics Principles, Applications and Tools(9Th ed.). Pearson

4) C. R. Mcconnell & S. L. Brue, (2005),Macroeconomics Principles and Policies newyork, U. S. A.

التقارير:

1) الامم المتحدة، 2013، (احصاءات التجارة الدولية للبضائع، المفاهيم والتعاريف 2010)، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الاحصاءات، ورقات احصائية ، المجموعة ميم العدد 52.

2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث والتقارير، التقرير المركزي العراقي اعداد متفرقة للمدة (2004-2022)

3) صندوق النقد الدولي، 2008، (افاق الاقتصاد العالمي)، الاسكان والدورة الاقتصادية، دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العالمية.

4) صندوق النقد الدولي، 2009، (افاق الاقتصاد العالمي)، الحفاظ على التعافي، دراسات استقصائية للاوضاع الاقتصادية والمالية العالمية.

5) صندوق النقد الدولي، 2008، دعم التعافي العالمي المتوازن، تقرير سنوي

6) صندوق النقد العربي، 2012، نشرة احصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية.



- (7) صندوق النقد العربي، 2013، نشرة احصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية، العدد الثاني .
- (8) صندوق النقد العربي، 2019، نشرة احصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية، العدد السابع
- (9) صندوق النقد العربي، 2020، الدائرة الاقتصادية، ابو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة.
- (10) صندوق النقد العربي، 2022، نشرة احصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية، العدد التاسع.
- (11) صندوق النقد العربي، 2023، نشرة احصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية، العدد السادس.
- (12) م م المتحدة ، 2006 ، (التصنيف المركزي للمنتجات الاصدار 1, 1) ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الاحصائية، وراقات احصائية، السلسلة ميم، العدد 77 الاصدار 1, 1.
- (13) وزارة التخطيط، 2009، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، بغداد
- (14) وزارة التخطيط، 2013، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الأرقام القياسية، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم دراسات السوق، (التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013).
- (15) وزاره التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديره احصاءات التجاره التقرير السنوي للاستيرادات للمدة (2004-2022).

**الروابط:**

Basic Goods Definition", Investopedia, " (1

<https://www.investopedia.com/terms/b/basic-goods.asp>

،"COVID-19 recovery must include human rights, says UN expert"" (2

<https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25968&LangID=A>

[D=25968&LangID=A](https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25968&LangID=A)

(3) البنك المركزي العراقي، القطاع المالي، الموازنة العامة

<https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=100>

(4) صندوق النقد الدولي، 2005، [www.imf.org](http://www.imf.org)